جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية أنموذجا

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- غاوي بولنوار
-

إشراف الأستاذ:
-د. بلخيرات حوسين

لجنة المناقشة

-د/أ. العطري ميلود	رئيسا
-د/أ. بلخيرات حوسين	مقررا
-د/أ. مكاوي نور الدين	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

ESS/161639033439/

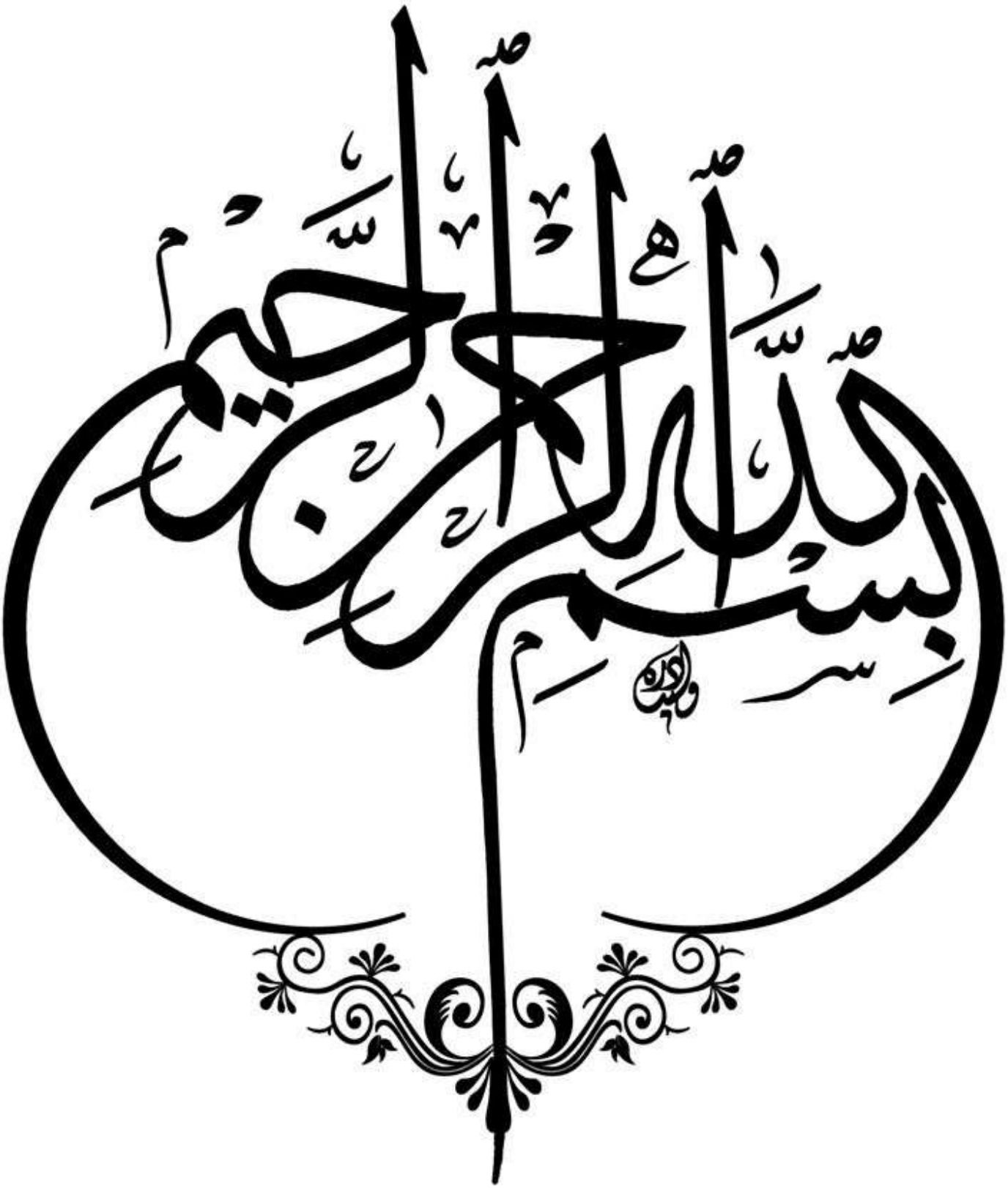
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من كلل العرق جبينه..... وشققت الأيام يديه

إلى من علمني إن الأعمال الكبيرة لا تتم الا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى روح والدي رحمه الله..... وألبسه المغفرة والرضوان ومتعه بجنة الخلود

ولا أنسى من نذرت عمرها في أداء رسالة ....

صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور ولا كلل، رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء، وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء...

إليك أمي أهدي هذه الرسالة وشتان بين رسالة و رسالة، جزاك الله خيرا...

وأمد في عمرك بالصالحات ، فأنت زهرة الحياة ونورها.

أهديها ثمرة من ثمار غرسها .

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من خانتني الذاكرة ذكرهم من قريب أو بعيد.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه و الصلاة و السلام على النبي الأمين و رسول العدل و الحق المبين و على آله و صحبه و التابعين له إلى يوم الدين

و الشكر و الدعاء لكل من بذل معي جهدا أو أسدى إلي معروفا أو شجعني على إتمام هذه الرسالة.

و لكل من اقتطعت دراستي شيئا من أوقاتهم أو حقوقهم و خاصة أسرتي ثم الأهل و الإخوة و الأقارب و الأصدقاء و الزملاء في الدراسة و العمل فلهؤلاء جميعا شكري و تقديري و أدعو الله ان يشمل الجميع بواسع فضله و جزيل عطائه و أن يبارك في أعمالهم و أعمارهم إنه سميع مجيب .

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص شكري الجزيل إلى الأستاذ المشرف" **بلخيرات حوسين** " على قبوله الإشراف على مذكرة التخرج و تعهده بالتصحيح و التوجيهات القيمة التي قدمها لي في جميع مراحل إنجاز هذه المذكرة فله مني أسمى عبارات الامتنان و الشكر.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
مقدمة	أ-ح
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري والتاريخي للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول : الإطار النظري للأمن والسياسة الخارجية	03
المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن	03
المطلب الثاني: مستويات الأمن و أبعاده	07
المطلب الثالث: مفهوم السياسة الخارجية	14
المطلب الرابع: أهداف ومحددات السياسة الخارجية	17
المطلب الخامس: أهمية الأمن في السياسة الخارجية	22
المبحث الثاني: التطورات التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية.	25
المطلب الأول :فترة الكفاح المسلح.	25
المطلب الثاني: فترة الإستقلال	27
المبحث الثالث: أهداف و محددات السياسة الخارجية الجزائرية	32
المطلب الأول: مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الجزائرية	33
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية	37
خلاصة	40
الفصل الثاني: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية	
تمهيد	42
المبحث الأول: تطورات الأزمة الليبية	43
المطلب الأول: خلفيات الأزمة الليبية	43
المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية	44

المطلب الثالث: نتائج الأزمة الليبية	46
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري	49
المطلب الأول: تأثير الأزمة الليبية على أمن الجزائر	49
المطلب الثاني: الموقف الجزائري اتجاه الازمة الليبية	53
المبحث الثالث: مجهودات الدبلوماسية الجزائرية حيال الأزمة الليبية	55
المطلب الأول: المرتكزات الأمنية الجزائرية في ظل الأزمة الليبية	55
المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية	58
خلاصة	68
الخاتمة	70
قائمة المصادر والمراجع	73
الملخص	82

مقدمة

تقديم الموضوع:

تحتل الجزائر موقعا جيو استراتيجيا هاما متعدد الأبعاد، هذه الأبعاد الإقليمية المتعددة جعلت من السلوك الخارجي للجزائر سلوكا ذو أهمية بالغة خاصة ما تعلق منه بالشق الأمني، حيث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، بدأت الدوائر العالمية الكبرى تهتم وتتابع عن كثب سلوك ومقاربات الجزائر خاصة بعد تمكنها من تجاوز أزمتها الأمنية ومجابهة الإرهاب، لذلك أصبح البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية يكتسي أهمية بالغة سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي ، خاصة و أن الجوار الإقليمي يشهد انفلاتا أمنيا غير مسبوق ، فبعد سقوط نظام القذافي بداية فيفري 2011؛ أصبحت ليبيا على حافة الدولة الفاشلة الفاقدة لكل مقومات الدولة ، وما زاد الأمر خطورة هو الانتشار المخيف للأسلحة ووقوعها بين أيدي الجماعات المسلحة، والجريمة المنظمة، إضافة إلى التهريب عبر الحدود، وعمت الفوضى في كل أرجاء البلاد وساد ليبيا حالة من اللا أمن و اللا استقرار. أمام هذه التداعيات كان لزاما على الجزائر أن تتجه إلى سلوك خارجي يأخذ في الحسبان هذه الأوضاع الخطيرة التي يعيشها الفضاء الإقليمي والتي قد تمتد إلى الجزائر كما حدث في حادثة "تيقنتورين" شهر جانفي 2013.

أمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للفضاء الإقليمي وما قابله من مخاوف الجزائر اتجاه تبعات الأزمة الليبية على أمنها و استقرارها، وبالموازاة مع التطورات الحاصلة في ليبيا، توالت ردود الفعل الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية. وأمام تصاعد حدة الأزمة في هذا البلد و دخول أطراف إقليمية و أخرى دولية لتغذية أطراف النزاع و ضمان مصالحها في المنطقة، كان لزاما على الجزائر ضبط سلوكها الخارجي واتخاذ موقفا اتجاه الأزمة الليبية من خلال القيام بمبادرات مع الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية ودول الجوار والفاعلين الدوليين من أجل حماية أمنها و أمن المنطقة و إيجاد أفضل السبل الكفيلة لتسوية الأزمة الليبية.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

تتمثل أولا في ميل الباحث إلى الدراسات الأمنية وتأثيراتها على الأمن الداخلي و الخارجي للدول و على رسم السياسة الخارجية للدول. من جهة ثانية اهتمام الباحث بالقضايا التي تمس الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية و الدولية.

ب- الأسباب الموضوعية:

تكمن أهمية الموضوع كونه يسلط الضوء على أهمية البعد الأمني كأحد أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية في ظل توسع مفهوم الأمن و تعدد مصادر التهديد وتغير طبيعتها عموما، و على تنامي التهديدات الأمنية القادمة من الجوار الليبي على وجه الخصوص، و منه رصد درجة اهتمام صانع القرار الجزائري بالملف الليبي، كونه يمثل تهديدا لأمن الحدود. إضافة إلى معرفة مدى تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع المتغيرات الإقليمية و الدولية، وبالتالي ضرورة لعب الجزائر دورها المنوط بها بما تقتضيه امكانياتها المادية و البشرية وفق قواعد والتزامات مبادئ سياستها الخارجية و وفقا لطبيعة التهديدات الأمنية الخارجية.

الإشكالية:

لطالما شكلت العلاقة بين السياسة الخارجية والأمن في النسق الدولي الغاية لدى كل فواعل العلاقات الدولية بدءا من مستوى النظام الدولي وصولا إلى مستوى الفرد، و تزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها في المجالين السياسي والأمني، فالجزائر من البلدان التي عرفت و واجهت العديد من التحديات سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى دول الجوار وهو ما دأبت الجزائر العمل على تجاوزه من خلال ربط المجال السياسي بالمجال الأمني . **ومن هنا** نحاول في هذه الدراسة الإجابة على السؤال المركزي التالي:

ما هو موقع البعد الأمني من توجهات السلوك الخارجي الجزائري اتجاه الأزمة الليبية ؟

و يتضمن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن ضبطها في ما يلي:

1. ما هي العلاقة بين الأمن و السياسة الخارجية؟
2. هل الأزمة في ليبيا زادت من اهتمام صانع القرار الخارجي بالبعد الأمني في السياسة الخارجية؟
3. هل تُعتبر تعديلات الدستور الجزائري (1 نوفمبر 2020) محور تغير في موقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية؟
4. فيما تكمن التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية؟

الفرضيات: من خلال طرح الإشكالية المركزية و التساؤلات الفرعية؛ كإجابة مؤقتة يمكننا وضع الفرضيات الآتية:

- كلما توسع مفهوم الأمن وتعددت المخاطر كلما حاولت الجزائر وضع استراتيجية متكاملة للتعامل معها.
- أصبح البعد الأمني أهم مجال يتحرك من خلاله سلوك الجزائر الخارجي اتجاه الدول عموما واتجاه الأزمة الليبية خصوصا.
- يعتبر التنسيق الأمني مع دول الجوار أهم ركيزة في السياسة الخارجية الجزائرية للتعامل مع التحديات الأمنية منذ بداية الأزمة الليبية (2011).

أهداف الدراسة: يهدف موضوع الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف أكثر على تداعيات الأزمة الليبية على على الأمن القومي الجزائري.
- التطرق إلى كيفية أخذالبعد الأمني الأولوية في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بالنسبة لمحيطها الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار.
- التعرف على الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية بين الثابت والمتغير.

- تفكيك وفهم آليات تشكل السلوك الدبلوماسي الجزائري نحو الأزمة الليبية والصراع الداخلي والخارجي على ليبيا، ومحاولة فهم أسباب الموقف الجزائري الرسمي.
- التعرف على أُسس المقاربة الجزائية لتسوية الأزمة الليبية.
- تقييم مسار و دور السياسة الخارجية الجزائرية و التحديات الأمنية التي تواجهها في التعامل مع الأزمة الليبية.

الأدوات المنهجية:

أ-المنهج الوصفي: تم اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة من أجل شرح بعض المتغيرات التي يتضمنها موضوع الدراسة وكذا جمع المعلومات وعرضها بدقة و محاولة وصف الواقع بموضوعية، نظرا لارتباط السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الأمني بالعديد من المتغيرات الهامة و المؤثرة.

ب-المنهج التاريخي: تم الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي لا بديل عنه من أجل دراسة مختلف القضايا الاقليمية و الدولية وهو ما يدفعنا لمعرفة التطورات التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية منذ فترة الاحتلال إلى غاية الفترة المعاصرة؛ إضافة إلى معرفة تطورات الازمة الليبية سقوط نظام القذافي مطلع سنة 2011.

ج- منهج دراسة الحالة: تم توظيف هذا المنهج من خلال تحديد اهتمام الدراسة بحالة واحدة من أجل دراستها بدقة و عمق ، وتطبيق الإطار النظري من الدراسة في توظيف البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية تحديداً.

أدبيات الدراسة:

يعتبر البحث العلمي حلقة متصلة ببعضها البعض، فكل جهد علمي لابد أن يكون قد سبقته جهود علمية أخرى متمثلة في دراسات سابقة، وعليه كان لزاما على الباحث في أولى خطوات بحثه الإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل الدراسة، حيث أن الاطلاع على مثل هذه الدراسات يمَكِّن الباحث من الاستفادة من المادة العلمية المقدمة.

لقد تطرق العديد من الباحثين لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية، و التحديات الأمنية الإقليمية ولإنجاز هذه الدراسة استعان الباحث بالعديد من الدراسات التي صبت في هذا الإطار و تناولت إشكاليات مشابهة أو مرتبطة بموضوع الدراسة على غرار:

- سليم بوسكن، "**تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014-2015.
- نبيل بوبيبة، "**مقاربة الجزائر اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011-2010.
- لبيب بقاص ، عبد الرحمان هزيل، "السياسة **الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011-2017**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الوادي، 2016-2017.

أما موضوع دراستنا و الموسوم ب "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية: الموقف الجزائري اتجاه الازمة الليبية أنموذجا**" فهو يركز على تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية على وجه الخصوص.

خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع و الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين، بالنسبة للفصل الأول فقد تناولت فيه الدراسة الإطار المفاهيمي للأمن و السياسة الخارجية وذلك بغرض إثراء الجانب النظري للدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للأمن والسياسة الخارجية، أما المبحث الثاني فقد تناول التطورات التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى أهداف و محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد تناول واقع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول تطورات الأزمة الليبية، أما المبحث الثاني فقد تناول تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، في حين تناول المبحث الثالث مجهودات الدبلوماسية الجزائرية حيال الأزمة الليبية. وتضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

صعوبات الدراسة: واجهت الدراسة بعض الصعوبات يمكن حصرها في الآتي:

- قلة المراجع و الدراسات الأكاديمية الخاصة بالفصل الثاني من الدراسة والذي تناول بشكل عام تعامل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية منذ بدايتها مطلع سنة 2011، ولتخطي هذه الصعوبات تم الاعتماد على المقالات ودراسات بعض مراكز البحوث التي ناقشت الموضوع، بالإضافة إلى ما تناولته بعض وسائل الإعلام من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بتطورات الأزمة الليبية و كذا موقف الجزائر و مجهودات الدبلوماسية الجزائرية في هذا الشأن.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري والتاريخي للدراسة

تمهيد:

لقد عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات وتطورات هائلة خاصة بعد الحرب الباردة، وتدور أساسا حول مجموعة من المحاولات لفهم وإدراك وتعميق الدراسة في هذا المجال، من بين المفاهيم التي تتميز بالغموض وغياب الاجماع بين المختصين حول معناها نجد مفهوم الامن ، حيث تضمن قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على المجال العسكري ، فانتقلت هذه الدراسات من البحث عن تطور الامن بطبيعة وابعاده ومدلولاته الكلاسيكية الى طبيعة وابعاده ومدلولاته الحديثة.

ان واقع العلاقات الدولية يستدعي بالضرورة التفاعل بين الدول و تترجم هذه التفاعلات إلى سياسة داخلية وخارجية حيث أن هذه الاخيرة هي المفتاح الذي يحدد تفاعل و حضور الدولة بشخصيتها في المجتمع الدولي و يرتبط نجاح السياسة الخارجية على كافة أصعدة الدولة بسلوكها السياسي و ردود الافعال الدولية اتجاهها ومدى تغلغلها والتأثير في بيئتها الخارجية.

كما ترتبط السياسة الخارجية بالبعد الأمني الذي يعنى بإيجاد إستراتيجية شاملة ومتكاملة تختص بتحقيق أمن الدولة في الداخل والخارج؛ مما يحقق لها الاهداف المسطرة لتحقيق الاستقرار والتقدم ، كما أن تحليل السياسة الخارجية للدولة يقتضي الفهم الشامل و الدقيق لها عن طريق توظيف المقاربات والنظريات المناسبة لذلك وبناءا عليه سوف يتم في هذا الفصل؛ معالجة وضبط مجموعة من المفاهيم وفقا للتقسيم التالي:

المبحث الاول : الاطارالنظري للأمن و السياسة الخارجية

المبحث الثاني: التطورات التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية.

المبحثالثالث: أهداف و محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول : الاطار النظري للأمن والسياسة الخارجية

من بين المفاهيم التي تتميز بالغموض وغياب الاجماع بين المختصين حول معناها نجد مفهوم الامن، حيث عرف حقل الدراسات الامنية نقاشات وتطورات هائلة خاصة بعد الحرب الباردة، وتدور اساسا حول مجموعة من المحاولات لفهم وادراك وتعميق الدراسة في هذا المجال ، حيث تضمن قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على المجال العسكري ، فانتقلت هذه الدراسات من البحث عن تطور الامن بطبيعة وابعاده ومدلولاته الكلاسيكية الى طبيعة وابعاد ومدلولاته الحديثة.

لقد مثل الأمن المحور الأساسي في اهتمامات الدول من منطلق ارتباطه بسيرورتها وبقائها و تحقيق أهدافها الوظيفية على المستوى الدولي عن طريق العديد من الوسائل والتي من أبرزها السياسة الخارجية، و قد خُصِصَ هذا المبحث لضبط دراسة مفهوم الأمن من خلال التعريف بالمصطلح من الناحية اللغوية والإصطلاحية ومحاولة تتبع مسار تطوره كمطلب أول ، أما المطلب الثاني فيتعلق بتحليل مستويات الأمن وأنواعه . وأخيراً يتضمن المطلب الثالث أهمية الأمن في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن

ارتبط الأمن ارتباطا وثيقا بالدولة والانسان في نفس الوقت ، على الرغم من تركيز مختلف التعريفات التي عرف بها الامن والتي كانت من وجهة نظر زاوية معينة ، وعلى الرغم من شيوع استخدام مصطلح الامن الا انه يصعب تحديد واعطاء مفهوم واحد للامن، لأن كل باحث في الدراسات الامنية يعطي تعريفا من منظور واحد وضيق، إذ يعد الأمن من المفاهيم متعددة المدلولات التي يصعب على الباحث دراسة تطوره دون اللجوء إلى تحديد مفهومه و ضبطه ومن من الصعب ضبط مفهوم محدد للأمن ؛ ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها ، شأنه شأن الكثير من المصطلحات المتداولة ، لذلك سيتم عرض المفهوم اللُغوي ومن ثم المفهوم الإصطلاحي لتدارك المصطلح وتحليله وتتبُع مسار تطوره.

1. التعريف اللُغوي للأمن: إن الأمن في اللغة يشير إلى حالة التحرر من الخوف والحاجة وهو غياب للخطر و إشاعة للأمن ، الإستقرار ، الطمأنينة ، الثقة و عدم الخيانة بحيث تعرفه العديد من القواميس والمعاجم في هذا المنحى.

يعرفه المعجم العربي (مختار الصحاح) : "كلمة "**أمن**" من باب فِهم وسلِم، " أمِن" أصلها أَأْمن بهمزتين لُيِنت الثانية للتخفيف ، والأمن ضد الخوف"[1].

كلمة الأمن "**security**" جاءت أصلا من كلمة "**securus**" اللاتينية، وهي تعني التحرر من الخطر ثم تطورت إلى كلمة "**securitat**" ثم الى "**securitas**" ثم أصبحت في الانجليزية "**security**"[2].

2- الدلالة الاصطلاحية للأمن:

كثيرا ما ارتبط الأمن بمتغير التهديد أو اللّا أمن لذا فانه لايمكن تصور الأمن بدون اللّا أمن "**insecurity**" والعكس صحيح ، فقد أشار اليه **ميكائيل ديلان** (Michael Dillon) في محاولة منه لتحديد مفهوم الأمن حيث رأى أن : "الأمن مفهوم مزدوج ؛ حيث لايعني فقط وسيلة التحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لارغامه وجعله محدودا"[3].

وقد عرّفته موسوعة السياسة بأنه : " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي "[4]

[1] محمد بن أبي بكر الرازي ؛ **قاموس مختار الصحاح** . القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1950. ص 38.

[2] علي الصاوي ؛ " الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974-1984". رسالة ماجستير. (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1988).ص8.

[3] Michael Dillon; politics of security. Routlege London: 1996 , pp 121, 122.

[4] أحمد فريجة ،لادميةفريجة ؛ "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ،" **دفاتر السياسة والقانون**"، العدد: 02، الجزائر، جانفي 2016 ، ص 159

أما من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: حماية الأُمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.[1]

من أبرز تعاريف الامن كذلك تعريف الامم المتحدة : " الامن من حيت المبدأ، هو حالة تربفيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها.[2]

ما يلاحظ أن جل التعاريف سابقة الذكر ركزت على القوة الأجنبية كطرف أساسي في فقدان الامن، في حين أن اللاامن يمكن أن يكون تهديدا داخلي أو تهديدا غير مادي ، كما تم ربطه بالدولة كفاعل أساسي وهو ما يربط الامن بالمفهوم التقليدي .

وللتقرب أكثر إلى معاني الامن ، نورد أهم التعاريف المقدمة من قبل بعض المفكرين، لنصل في الاخير إلى وضع تعريف إجرائي للمفهوم:

عرف والتر ليبمان(LippmanWalter) الامن على أنه:" من وجهة النظر الموضوعية عدم وجودتهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر.[3]

. وعرفه باري بوزان (Buzan Bary)على أنه " العمل على التحرر من التهديد"[4].

ما يلاحظ على هذه التعاريف أنها تطرقت لمفهوم الأمن بمفهومه الموسّع و ركز ولتر ليبمانو بوازنفي تعريفهما على الأمن الثقافي أو ما يعرف بالأمن الهوياتي من خلال الحفاظ على اللغة والدينوالعادات والتقاليد التي تعبّر عن قيم وذاتية الأمة .

[1] أشرف علام ؛ **مشروع قناة البحرين والأمن العربي** . القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2008 . ص 70

[2] سليمان عبد الله الحربي؛ "**مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد: 19 ، صيف 2008 ، ص01.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، تر: مركز الخليج للأبحاث . دبي : مركز الخليج للأبحاث .2004، ص 414.

[4] عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**"، الجزائر: المكتبة العصرية،2005 ، ص 13.

لذلك يمكن تعريف الأمن كتعريف إجرائي على النحو التالي: الأمن هو عكس الخوف أي شعور الفردبالراحة والطمأنينة ، كما يعني غياب أي تهديد يمس قيم الأفراد .

ثانيا_ تطور مفهوم الأمن وتوسع مجالاته :

تغير المفهوم التقليدي للأمن ولم يعد محددا في النطاق العسكري بل توسع نطاقه وامتد ليشمل تحقيقالأمن في مجالات عديدة ؛ وهو ما جعل الكثير من منظورات العلاقات الدولية تضطر لإعادة النظر فيأطروحاتها حول مفهوم الأمن .

ارتبط مفهوم الأمن في دراسة السياسات الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية فيسياق النظام الدولي فالمنظور التقليدي اهتم بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهددوحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى .[1]

وهكذا فإن الأمن اعتبر مجرد م ا ردف للمصلحة الوطنية، ويعود ذلك إلى ارتباط الدراسات الأمنيةبالمدرسة الواقعية التي كانت تهتم بالدولة كفاعل رئيسي و وحيد في العلاقات الدولية لفترة طويلة منالزمن. كما حاولت الدراسات النقدية بدورها تغطية نقائص هذا التصور، بحيث رفضت ربط الأمن بالحربودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية، وقد تزعمها جون قالنينغ(Johan Galtung) بدعوته إلى السلام الإيجابي و بمفهومه الخاص بالسلام المستقر. فالأمن الحقيقي حسبهؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاءأو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر فيمفهوم الأمن من خلال تقرير(Egon Bahr=المقدم للجنة " Palme (1982) والذي عنونه "الأمن المشترك".

[1] مارسيل ميرل،"**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**" . تر: حسين نافعة ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986 ص، 52.

فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتىثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كالمنظمات الإرهابية.[1]

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل ، والشراكة الأمنية،والأمن المتبادل و الأمن التعاوني بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتوائها كل التهديدات. لكن ورغمتعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة دورا حصريا.

ومقابل هذه الاتجاهات التنقيحية ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي الأكثر طعنا في الصياغة التقليدية، بحيث يدعو إلى إعادة النظر ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن إذ أن الأمن من خلال هذا المنظور ما بعد الحداثي يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاههم [2] .

ومن هنا فإن الأمن لم يعد يرتبط بأمن الدولة في الشق العسكري أو قدراتها على مواجهة العدو فقط بل امتد لكافة الأبعاد الأخرى فهو: مجهود يعبّر عن رغبة حقيقية في تحديد الأخطار والتهديدات التي تواجهها البشرية ومحاولة التصدي لها من خلال رسم سياسات أمنية وربط كل منها ببعد محدد من أجلتحقيق أمن إنساني متكامل من جميع النواحي .

المطلب الثاني: مستويات الأمن وأبعاده

بعد التطرق لتطور مفهوم الأمن ومحاولة الكشف عن أهم التغيرات التي طرات عليه تبعا للأحداثالتاريخية التي مر بها هذا المصطلح ،خاصة نهاية القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وبروز فواعلتحت وما فوق الدولة ، سيتم التطرق إلى مستويات وأبعاد الأمن .

[1] عادل زقاع ، " **إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي** ". تاريخ الإطلاع 2021/06/01 الساعة 11:48. متحصل عليه من الموقع: https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6d

[2] نفس المرجع

لقد تطور مفهوم الامن من خلال تعدد تعريفاته ومفاهيمه وانتقاله من المنظور التقليدي الضيق الى المنظور المعاصر الواسع كما نتج عن هذا التطور تعدد مستوياته وابعاده ، حيث انتقلت الدراسات الامنية من اعتبار الدولة كوحدة اساسية للتحليل الى الانتقال للمستوى المجتمعي ، ثم الوصول الى ذروة التحليل وهو المستوى الانساني، كما تعددت ابعاده بتعدد اهدافه وغاياته بحسب تنوع متطلباته من سياسية ، اقتصادية، عسكرية ، اجتماعية ، بيئية ، شخصية .

أولا: مستويات الأمن

لقد تعددت مستويات الأمن تماشيا مع الدوائر المهمة كالدائرة الفردية والوطنية والإقليمية الدولية وأخيرا الدائرة الأشمل ألا وهي الدائرة الانسانية و سنتعرض بالدراسة لكل المستويات فيما يلي:

1. **الأمن الفردي (Individual Security)** : بمعنى توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في جماعة . ويمارس المجتمع نوعا من الضبط الخارجي الرسمي.

وغير الرسمي (الثقافة)، كما يزرع آليات ضبط داخل الفرد (الضمير)تمثل المجتمع في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيا [1] .

2.الأمن الوطني (National Security) : يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا، وتنتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك، بما فيها الصراع المسلح للحفاظ عليه وهناك من يرى أن مفهوم الأمن الوطني يقوم على فريضتين أساسيتين هما:

- توافر صفة المجتمع الوطني في الجماعة السياسية .

- وجود إطار نظامي لهذا المجتمع في صورة دولة مستقلة ذات سيادة.[1]

[1] ذياب موسى البداينة، "**الأمن الوطني في عصر العولمة**"، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 . ص 64

ويشير الأمن الوطني في حقل العلاقات الدولية الى وجود وضعية تكون فيها الدولة وحدة سياسية في ظل نظام سياسي لا تعلو عليه سلطة ، يقوم بفرض الاحكام القانونية واجبار اعضائه على التعايش السلمي[2]،من هنا يتبين ان القدرات العسكرية هي وسيلة فعالة لمنع اي عدوان خارجي ، عملا بمفهوم الحربل هي استمرار للسياسة لكن بوسائل اخرى والسلم يتحقق بالاستعداد الدائم للحرب [3]، وحتى وان قررنا باهمية القوة العسكرية التي لازاتلت احد اركانه الحيوية ، الا ان زيادة هذه القوة العسكرية قد لا يتبعها بالضرورة زيادة الشعور بالامن في مواجهة التحديات والاخطار الخارجية

3. الأمن الإقليمي (Regional Security):

الامن الاقليمي هو عبارة عن تكتل مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد تسعى الى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لمنع اي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم ، وانطلاقا من ذلك فان الامن الاقليمي هو ماتعلقبامن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق امن اي عضو فيه خارج النظام الاقليمي .[4]

ان الامن الاقليمي يقوم على اتفاقيات اقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة ترتبط فيما بينها بروابط معينة ، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام امني لحل منازعاتها بالطرق السلمية ، وتعمل على حفظ الامن في هذا الاقليم لكن لابد من توفير مجموعة من الشروط للحصول على تعاون امني تتمثل في وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الامني ، ثم وجود راي عام ضابط لتحقيق هذا التعاون واخيرا وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا

---

[1] أشرف علام ؛ مرجع سابق .ص 90.

[2]-JefHuysman, **"The Politics of Insecurity"**, (London: Routledage, 2006), p 47.

[3]-RaymonAron, "**Paix et Guerre entre les Nations**", (Calamannlevy, huitième édition 1984), p35.

[4]جميل مطروعلي الدين هلال، "**النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية**" ، (بيروت ، مركز الدراسات ى الوحدة العربية ، ط6، 1999) ، ص 539

التعاون الاقليمي[1] ، ولقد اشترط وليام لويس لتحقيق الامن وجود ترتيبات امنية جماعية مع قوى كبرى خارجية .[2]

يرتبط هذا المستوى من الأمن بالنظام الإقليمي الذييعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء أكانت منسجمة أو متناقضة [3] .

4. **الأمن الدولي : (Universal Security)**: يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وفيمقدمتها الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم [4] ؛ في سياق هذا المستوى تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية استتباب الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي؛ حيث يشير إليه بعض المحلّلين بمصطلح الأمن الجماعي(**Collectiv security**) ذلك أن هذا المفهوم يرتبط بالتزام كل الأط ا رف باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي عمل عدواني من جانب أي دولة ضد دولة أخرى ، ومن جوهر هذا المفهوم أيضا أن له ترتيبات آليات يستند إليها لا يرتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق[5].

5. **الأمن الإنساني : (Human Security)** أو الأمن البشري هو نقطة تحول في الدراسات الأمنيةوذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها ؛حيث أعيد إحياء هذا المفهوم على مستوى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994[6].وهو يرتبط بجانبين رئيسين هما :

---

[1] حسن ابو طالب، "**التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط ، السياسة الدولية**" (العدد 123، جانفي 1996) ، ص 71

[2] وليام لويس، "**التوازن العسكري متغير أم ثابت**" ، ترجمة عبد الله جمعة الحاج ،(ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،1996)، ص 88

[3] قريب بلال، "**السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات**"، رسالة ماجستير. جامعة -الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011 . ص 30.

[4] جمال زكريا قاسم وآخرون،"**الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته** "، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 ، ص 22

[5] بن عبد الرزاق حنان ، " **تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة : دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936** "، (أطروحة دكتدوراه . جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2017) . ص 23.

[6] محمد أحمد علي العدوي، "**الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة** "، جامعة أسيوط : مركز الإعلام الأمني، (د ، ت ، ن) ، ص ص 4-5، تاريخ الإطلاع ، 2021/06/01 الساعة 13:00

الأول : السّلامة من التّهديدات المزمنة مثل الجوع ، المرض والاضطهاد.

الثاني : الحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية للبشر على جميع المستويات والأماكن [1] .

ومنه يمكن القول أن الدولة الآمنة هي الدولة التي حققت قدرا كافيا لأمنها وأمن مواطنيها في جل المستويات لضمان أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وضمان أكثر للرفاهية الإجتماعية .

وبناءاعلى ما سبق فالفرد هو الموضوع الرجعي والهدف الاساسي للأمن وماالدولة الا وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، وذلك بسبب تراجع قوة وقدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي افرزتها مسارات العولمة المتسارعة اضافة الى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة الى الدول المتقدمة .[2]

ولقد ساهم تطور القانون والتنظيم الدوليين في بلورة مفهوم الامن الفردي (الانساني) وبروز فكرة الأمن العالمي ، فقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية إنشاء العديد من المنظمات المهتمة بالفرد كوحدة للتحليل و كمرجع في وضع مختلف السياسات ومن بينها السياسة الامنية مثل المفوضية السامية للاجئين ، برنامج الغذاء العالمي ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المفوضية السامية للاجئين ، برنامج الغذاء العالمي، برنامج الامم المتحدة للتنمية، المفوضية الاممية لحقوق الانسان ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948[3]، كما ان المساهمة الحقيقة لدفع هذا المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية سنة 1994، الصادر عن برنامج الامم المتحدة

[1] عزيزة بدر، " **الأمن الإنساني في دول حوض النيل**"، مجلة السياسة الدولية ، العدد: 020 ، القاهرة : مركز الأهرام، جويلية 2010 . ص 29.

[2] منيرة بلعيد، "**الديناميكية الامنية الجديةدة في الاقليم المتوسطي ، ملتقى دولي الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق**" ، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية ، 29-30 افريل 2008

[3] رضا دمدوم،" **قراءة في مفهوم الامن الانساني ، العالم الاستراتيجي**" ،(العدد 4، جوان ،2008) ، ص 14.

UNDP والذي حدد في فصله الثاني الابعاد الجديدة للامن الانساني في اربع خصائص رئيسية هي :

- الأمن الانساني شامل عالمي فهو حق للانسان في كل مكان

- مكونات الأمن الإنساني متكاملة بتوقف كل منها علىة الاخر.

- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة والتنمية هي الإستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية.

- الامن الانساني محوره الانسان ويتعلق بتوعية حياة الناس في كل مكان .

ثانيا: أبعاد الأمن :

ميّز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سبعة أبعاد أساسية للأمن. ضمن ما يعرف بالأمن الإنساني بإعتباره المفهوم الأشمل للأمن وهي:

1 . الأمن الصحي: يقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض ، كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء و في الوقاية منها .

2 . الأمن الغذائي : يستدعي توفير الغذاء الصحي الكافي باستمرار و بشكل يحقق التوازن في نموالإنسان و في بقائه في صحة جيدة مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة و سوء التغذية، كما يجب على الدولة أيضا توفير أمنها الغذائي .

3. **الأمن الفردي** : الخاص بتمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقائدية واللغوية والثقافية، في نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.

يرتبط هذا البعد بمدى قدرة الافراد على التحرر من كافة انواع التهديد والتي منها:

- تهديدات من الدولة (التعذيب الجسدي)

- تهديدات من دول أخرى (الحرب)

- تهديدات من جماعات اخرى من الناس (التوتر العرقي)

- تهديدات من افراد او من عصابات ضد افراد اخرين او ضد عصابات اخرى (الجريمة والعنف في الشوارع.

-تهديدات موجهة ضد المرأة (العنف المنزلي)

- تهديدات موجهة الى الاطفال على اساس ضعفهم (اساءة معاملة الاطفال)

- تهديدات للنفس (الانتحار واستعمال المخدرات)[1]

4. **الأمن الثقافي** : يقتضي بالتّمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولةأو ضرو ا رت التجانس المجتمعي [2] .

5. **الأمن المجتمعي** : الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/العرقية)و ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل .

يتمحور البعد الاجتماعي حول تهيئة المواطن الصالح ليؤمن ذاته وغيره فردا كان او جماعة او مجتمع او مجتمعات باعتباره القوة الفاعلة للامن ،وهو في نفس الوقت المعنى بتحقيقه كما يتمحور حول تحقيق استقرار المجتمع وتماسك هويته ومايلحق به من اتجاهات فكرية وميراث حضاري وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات .

6.**الأمن السياسي**: يشير إلى تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية و السياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي، يعتبر هذا البعد العنصر الاساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وادارة قوى الدولة ومواردها وهو ذو شقين : سياسة داخلية لادارة المجتمع والتغلب على مشاكله وسياسة خارجية لادارةمصارد القوة للدولة للتاثير على المجتمع الدولي لتحقيق

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي ،" **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**"، نيويورك ،1994، ص32

[2] أمحند برقوق، " **الأمن الإنساني مقاربة إيتمو معرفية** " . تاريخ الإطلاع : 2021/06/02 الساعة 20:41
متحصل عليه من الموقع: http://berkouk- mhand.yolasite.com

مصالح الدولة فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لابد من الاستقرار في اطار الشرعية الدستورية والتداول السلمي على السلطة وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الامة اما بالنسبة لمطالب السياسة الخارجية فهي مرتبطة بتامين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة دون الخضوع لاي ضغوط خارجية بالاضافة الى قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته واسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها.[1]

7. **الأمن البيئي** : يقصد به خلق السياسات و الآليات و القوانين التي تدرج في منطقها العقلاني ضرورةحماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة .[2]

وبهذا أصبح الأمن يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة تتعلق بحماية حدود الدولة وقدراتها العسكرية فحسب بل هو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة فالأمن توسعليشمل قطاعات وأبعاد عديدة بالتالي فنتيجة لتشعبه، فإننا نجده يشمل كل زاوية من حياة الأفرادوالمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول .

المطلب الثالث : تعريف السياسة الخارجية

تمثل السياسات الخارجية للدول محورا أساسيا ومهما ضمن محاور العلاقات الدولية وتعتبر السياسة الخارجية هي الأداة التي تتواصل بها الدولة مع المجتمع الدولي فبواسطتها تتعامل مع غيرها من الدول سواء في أوقات السلم أو الحرب وهي أيضا المرآة العاكسة للنظام السياسي لتلك الدولة. إن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم ذات المدلول الغامض الذي لا يزال يعاني من عدم وجود تعريف محدد وضابط له، حيث نجد عدة تعاريف متباينة من حيث التدقيق أو العموم في تحديد مفهوم السياسة الخارجية وهو ما سيتم طرحه ضمن هذا المطلب .

تعريف فيرنس و سنايدر (Furnis and snyder): إن السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت

[1]-David Allen Baldwin, "Security studies and the end of the cold war", world politics, (vol 01, n°48، October 1995), p123.

[2] نفس المرجع .

فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل[1]. لقد أشار هذا التعريف إلى وظيفة تؤديها الدولة لا إلى السياسة الخارجية بحيث إقتصر تعريفهما على أن السياسة الخارجية مجرد منهج للعمل تتخذه الدولة عند تعرضها لمشكلة ما، كما أنه لم يورد الفرق الموجود بين السياسة الداخلية والخارجية .

كما عرفها **تشارلز هيرمان (Charles Herman)** بقوله: " أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية " [2].

حيث اقتصر تعريفه على اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوكيات ونشاطات فقط في حين أنها تحتوي العديد من الأوجه فهي مجموعة القرارارت والسلوكيات والنشاطات والب ا رمج والاستراتيجيات، وفي ذات المعنى يعرف باتريك مورجان (Patrick Mmojn) السياسة الخارجية بأنها: " التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية،أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين " [3] .

ما يلاحظ على جل هذه التعاريف أنها ربطت السياسة الخارجية بتصرفات وسلوكيات صانعي القرار وأبعدت كل البعد السياسة الخارجية عن مضمارها الرئيسي ألا وهو رسم السياسات والإستراتيجيات وتحقيق الأهداف.

وهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها: " الخبرة المتراكمة التي تنتج عن اتخاذ قرارات كثيرة ومستمرة، وتحت ضغط ظروف دولية متقلبة وغير مستمرة ، والتي تحاول بها الدول أن تحمي مصالحها وتحقق طموحاتها، التي ترفع من مستوى نفوذها أو مكانتها في المجتمع الدولي"[4]. أشار هذا التعريف للسياسة الخارجية بوصفها عملية لصنع القرار

[1] محمد السيد سليم ، "**تحليل السياسة الخارجية** "، ط 2 ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998 ،ص 07.

[2] محمد السيد سليم، مرجع نفسه، ص09.

[3] أحمد نوري النعيمي، "**السياسة الخارجية**" ، الأردن : دار زهران، 2010 ، ص20.

[4] إسماعيل صبري مقلد، "**السياسة الخارجية الأصول النظرية و التطبيقات العملية**" ، مصر: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص15.

الخارجي للدولة بهدف حماية كينونتها وتحقيق مصالحها وفي أصعب الظروف .أما فيما يخص المفكرين والباحثين العرب أيضا لم يجمعوا على تعريف جامع للسياسة الخارجية فعرفها محمد السيد سليم بأنها : " برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البرامج من أجل تحقيق أهداف محددة في القانون الدولي" [1] .

أما فاضل زكي فقد عرف السياسة الخارجية على أنها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول."[2] أي أنها القالب الرسمي الذي تجرى فيه العلاقات المتبادلة.لكن هذا التعريف يبدو أكثر تضيقا لحقيقة السياسة الخارجية بحيث اختصر فاضل زكي السياسة الخارجية في رسمالعلاقات الدولية بين الدول فيما بينها بيد أن السياسة الخارجية تمارس مع الدول وغير الدول من منظمات وفواعل أخرى.

وهو ما أشار إليه ناصيف يوسف حتي في تعريفه للسياسة الخارجية بأنها: "سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا متنوعة موجهة نحو دولة أو نحو وحدات دولية في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة ."[3]

و قدم **روزنو جيمس " (Rosenau James)** تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله أنها: "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية،أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة."[4] أي أن السياسة الخارجية للدولة هي أداة تموقع ووسيلة للتعرف على البيئة الخارجية. ومن ثم محاولة التعامل مع الأطراف المشكلة لهذه البيئة سواء بالسلب أو بالإيجاب.

---

[1] أمين البار، منير بسكري، "**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**" ، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2014 ، ص14.

[2] فاضل زكي، "**السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية**" ، بغداد : مطبعة شفيق،1975 ، ص22.

[3] ناصيف يوسف حتى ، "**النظرية في العلاقات الدولية**" ، بيروت: دار النهضة العربية 1958، ص ص 104-105.

[4] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 11.

عموما رغم الاختلاف في وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية إلا أنها، تعبر عن مجموعة الأهداف المراد الوصول إليها من قبل الدول من خلال استخدامها للوسائل المتاحة. ومنه كتعريف إجرائي يمكن القول أن السياسة الخارجة هي مجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الإستراتجيات التي تحركها وسائل مختلفة لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي مطبق على أرض الواقع الغاية منه تحقيق مصالح وأهداف الدول.

المطلب الرابع : محددات و أدوات السياسة الخارجية

أولا محددات السياسة الخارجية:

يتأثر رسم السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل والمحددات التي بمقتضاها يتم تشكيل وتوجيه السياسةالخارجية في جميع مراحلها ويمكن التميز بين نوعين من المحددات:

المحددات الداخلية: ويقصد بها الظروف والأوضاع الداخلية والمقدرات الجغرافية و الإقتصاديةوالسياسة التي تتوفر عليها الدولة والتي من بينها :

المحددات الجغرافية : تتضمن العوامل الجغرافية الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية وتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، ومن ثم تحديد مركزها الدولي أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

المحددات الاقتصادية: تتمثل أساسا في الموارد الطبيعية التي تشمل مصادر الطاقة والمعادن فالدولة التي تتوفر على الموارد الاقتصادية تصبح لها قوة اقتصادية وبذلك تملك أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة. [1]

[1] دالع وهيبة ، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي 1999-2014**"، اطروحة دكتوراه (جاتمعة الجزائر ، 03، قسم العلوم السياسية ، 2015) ، ص ص 14-15.

المحددات البشرية: تتركز على العامل البشري ودوره المؤثر في السياسة الخارجية للدول بإعتباره عنصرا مهما في بناء القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. [1]

المحددات الشخصية: تؤثر العوامل الشخصية في عملية صناعة السياسة الخارجية لأي دولة، ولفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول يجب التركيز على شخصية صناع القرار ،لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صناعة القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول.[2]

المحددات المجتمعية: تتمثل المحددات المجتمعية في مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئةالداخلية ؛ حيث تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات السياسة الداخلية تأثيرا على السياسة الخارجية والمقصود بالشخصية الوطنية الصفات الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة.

المحددات العسكرية: يعتبر العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية فإمتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى التكنولوجيايمنحها المزيد من النفوذ والسيطرة .

_ **المحددات السياسية:** ترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية للدولة. [3]

2 المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي الذي تنطوي تحته الدولة ويرى محمد السيد سليم أن المحددات الخارجية تتحد بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربعة أبعاد هي الوحدات الدولية، والبنيان الدولي ، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية.

[1] زيد عبد الله مصباح، "**السياسة الخارجية**"، ط 8، طرابلس : دار تالة ، 1999 ، ص 138.

[2] عدنان السيد حسين ، "**نظرية العلاقات الدولية**" ،بيروت : الجامعة اللبنانية ، 2003 ، ص 58.

[3] دالع وهيبة ، مرجع سابق. ص 30.

الوحدات الدولية: يؤثر عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي في السياسة الخارجية على مستويين:

مستوى غير مباشر وذلك من خلال التأثير على استقرار النسق الدولي، ومستوى مباشر من خلال التأثير على السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين ، فهناك إتجاه يتبناه **(وولتز)** مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلينالرئيسين في النسق الدولي قل احتمال الحرب و زادت درجة استقرار النسق،أما الاتجاه الثاني وهو الذي يتبناه دويتش (Deutsh) و سنجر (d.Singer) فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق الدولي فقلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نطاق الاختلاف بينهم أما ازدياد عدد الوحدات الدولية ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي .[1]

البنيان الدولي: وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية ،حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها، وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذاالبنيان فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية ، لأن ذلك يؤديمنع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة. وتختلف الوضعية حسب طبيعة النظام من ثنائي إلى أحادي .

المؤسسات الدولية: تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة ، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجيةللدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية لهذه الأخيرة ودور

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 259.

المؤسسات لا ينحصر ضمن تسوية النزاعات فقط ولكنه أداة لأقلمة سياسات الدول لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي .

العمليات السياسية الدولية: تعتبر العمليات السياسية الدولية الجانب الحركي من النسق الدولي وهي عملية تتضمن مختلف التفاعلات كفعل ورد فعل سواء أفعال في إطار تصارعي أو تعاوني حيث تختلفاستجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية بإختلاف الوزن السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي [1] .

ومنه يتضح أن تحليل السياسة الخارجية يقوم على الاعتماد على جميع المتغيرات والظروف التي تُصنع في ظلها السياسة الخارجية لأن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية يتطلب العديد من الوسائل التي تتحكم في استخدمها مجموعة المحددات التي تمتلكها الدولة.

ثانيا أدوات السياسة الخارجية :

تلجأ الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية إلى استعمال مجموعة من الأدوات والموارد والمهارات وسيقتصر الحديث على الأدوات الرئيسية والتي سيتم إدراجها كالتالي:

الأدوات الدبلوماسية : وتظم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي[2].

الأدوات الاقتصادية: تتضمن الطرق الإقتصادية تقديم الإغراءات أو المكافآت وفرض العقوبات أوالحرمان[3]، حيث تستخدم الدولة مقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول

[1] دالع وهيبة ؛ مرجع سابق . ص ص 26-28

[2] قسم الدراسات والأبحاث، "**السياسة الخارجية**"، الدانمارك: الأكاديمية العربية ، 2007-2008، ص 102.

[3] عامر مصباح، "**تحليل السياسة الخارجية**" ، الجزائر: دار هومه 2010 ، ص 361.

الأخرى وتوجيه سلوكهم السياسي في الاتجاه الذي يخدم مصلحتها القومية. و يستخدم هذا النوع من الأدوات من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، استنادا إلى قاعدة أن من لا يملك خبزه لا يملك قراره السياسي. وللأداة الاقتصادية وجهان هما.

الترغيب : ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول المماثلة (أي التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة).

الترهيب: ويعني منع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة (المناهضة أو التي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة) [1].

1-الأدوات الرمزية: وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية وتنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية.

2- الأدوات الإستخباراتية: وهي الموارد المستعملة لجمع المعلومات الخاصة بخطط ونوايا الوحدات الدولية إلى جانب الموارد الخاصة بأدوات الاستطلاع والتجسس.

3 - الأدوات العسكرية: وهي استخدام الدولة للقوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها والمساعدة العسكرية والغزو المسلح إلى جانب عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي وعقد التحالفاتالعسكرية كذلك[2]. وان إستخدام الأداة العسكرية يتعين أن يتم بحذر كذلك يقتضي أن يصحب وجود هذهالقوة حد معقول من القوة السياسة كالكفاءة الدبلوماسية.فالجوء إلى الأداة العسكرية قد يكون فاتحةللأدواتالأخرى.[3]

---

[1] عبد العزيز دوادي ، "**أدوات السياسة الخارجية**" ، تاريخ الإطلاع : 2021/06/02، الساعة 23:15 متحصل عليه https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

[2] زعيتري يوسف ، " **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011-2016**" (دراسة وصفية) ، مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، قسم العلوم السياسية ، 2017، ص 23.

[3] هشام محمود الأقداحي ، "**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**" ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012 ، ص ص 403-402.

4 الأدوات العلمية والتكنولوجية : تتضمن المهارات التي تنطوي على استخدام المعرفة العلمية مثل توظيف برامج الأقمار الصناعية لأغراض التجسس أو الاتصال الخارجي وبرامج التبادل العلمي والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات بين الوحدات الدولية المختلفة لحل مشكلات معينة [1] .

قد تختلف الأدوات المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وهذا حسب مقدرات وامكانيات كل دولة والتي تتحكم فيها بالدرجة الأولى المحددات التي تنفرد بها عن غيرها من الدول .

المطلب الخامس : أهمية الأمن في السياسة الخارجية

إن الحديث عن السياسة الخارجية لا يمكن أن يؤسَّس إن لم يكن للحديث عن الأمن طرف فيه ، لأنه من الضروري عند رسم أي سياسة خارجية لأي دولة لا بد من التوقف عند نقاط ارتكاز أساسية ألا وهي البعد الأمني للبيئة المحلية والإقليمية والدولية التي تتفاعل ضمنها هذه الدولة وعليه سيتم ضمن هذاالمطلب تحديد العلاقة الرابطة بين الأمن والسياسة الخارجية وأهمية البعد الأمني بالنسبة للسياسةالخارجية لأي دولة.

إن إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية، خاصة مع تزايد أهمية و وتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها[2].

حيث يذهب "**ريتشارد ليتل**" إلى أنه ابتداء من نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأت أصوات من داخلالعلاقات الدولية تجادل بأن طبيعة السياسة الدولية وبنية النظام الدولي

[1] مركز الأبحاث والدراسات، مرجع سابق، ص 104.

[2]James N. ROSENAU , "**The United Nations in a Turbulent World**", London: Lynne Riennerpublishers, 1992, p 28.

قد عرفتا تغيرا كبيرا . ولقد جادلت بالخصوص أن التقسيم أو الفصل الذي أقامته النظرية الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لم يعد ممكنا،وكنتيجة لذلك ليست الحدود فقط بين الدول قد تلاشت ، بل إن محركات ومحددات السياسة الدولية أصبحت تنبع من داخل الدول أو السياسات المحلية ، وبالنتيجة تغيرت مصادر تفسير السلوك الخارجي للدول وذلك بالانتقال من بنية النظام الدولي إلى بنية الدولة ذاتها ، وهذه التطورات وصفت بأنها تطور طبيعي لظاهرة الاعتماد المتبادل [1] .

وقد دافع عن هذه الفكرة الليبراليين الذين يرون تحولا عميقا قد مس جوهر العلاقات الدولية، كما أنه قد أعاد ترتيب الأولويات والموضوعات في السياسات الخارجية للدول. فلم تعد القوة وتحقيق الأمن هي فقط ما يهم الدول (مسائل السياسة العليا) وانما توسعت اهتماماتها لتشمل الإقتصاد والرفاه الاجتماعي أو مسائل السياسة الدنيا بتعبير جوزيف ناي(Joseph Nye). ولم تعد النزاعات المسلحة واختلال ميزان القوى العسكري هما فقط مصدرا التهديد الوحيد للأمن الدولي، بل تعددت وتنوعت هذه المصادر. وأعيد تعريف الأمن الدولي بشكل يدمج الأخطار الجديدة التي تهدده. [2]

لأن التهديدات الجديدة ذات الصبغة العالمية باتت تفرض وجود ظاهرة التعاون و الاعتماد المتبادل وتفعيلها، حيث يعتبر التعاون في المجال الأمني فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها من خلال اتفاقيات مكتوبة أو نتيجة اتفاقيات شفهية ، أو حتى نتيجة علاقات مباشرة بين المسؤولين عن الجهات الأمنية نتيجة مصالح مشتركة لبلديهما والغاية من هذا كله هو تحقيق أهداف مشتركة لكل منهما، تسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لكل الدول والمجتمعات سيما أن الآثار المترتبة على تفشي بعض الجرائم ومنها الإرهاب لا تؤثر على دولة فحسب بل تلحق آثارها بدولة أو حتى دول أخرى[3].

[1] محمد الطاهر عديلة، "**الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**"، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016، ص 247.

[2] محمد الطاهر عديلة، نفس المرجع، ص251.

[3] عميد محمد بن حميد الثقفي، **"التعاون الدولي أثره في مكافحة الإرهاب"**، الرياض : (د، د، ن)، 2013 ، ص 4.

كما أن بروز أبعاد الأمن المختلفة كالأمن البيئي، الإقتصادي ،الأمن البشري، واقع لا مفر منه لأن التهديدات الأمنية أصبحت أمرا يتجاوز إمكانيات الدولة التقليدية مما يقتضي بدوره سلوكا تعاونيا مشتركا بين الدول، ولهذا فإن أبرز مميزات النظام الدولي الحالي هو تداخل المنظومات الأمنية على نحو شديد التعقيد، واتساع مفهوم الأمن القومي الذي لا يقف عند حدود الدولة، وانما أيضا يتصل بما يجري في خارجها وبما تقوم به الدول الأخرى على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية، فإنعدام حقوق الإنسان على سبيل المثال و غياب برامج التنمية البشرية ومشاريع التنمية الإقتصادية دفع ببعض المجموعات البشرية إلى الهجرة غير الشرعية ، الإرهاب ، التطرف ، هذه الظروف الخارجية الجديدة ذات الأبعاد الأمنية جعلت من صناع السياسة الخارجية في بلدانهم يواجهون ضغوط عند رسم السياسة الخارجية [1] .

بالإضافة إلى هذا يرى كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهن(Robert Keohane) أن الاعتمادالمتبادل وبروز الفواعل وتصدر الاهتمامات الإقتصادية والبيئية... للأجندة الدولية لا يجب أن يغُضهم عن مأزق الفوضى الذي يعانيه النظام الدولي وأن الاعتماد المتبادل وحده لن يكفي لتحقيق السلم والأمندون وجود مؤسسات دولية قادرة على التخفيف من حدة الفوضى الدولية والمشكلات الناجمة عنها. بمايعني أن تحقيق الدول للأمن لا يتوقف عن حجم المبادلات أو كثافة العلاقات بقدر ما بتوقف على فاعليةالأدوار التي تؤديها الدول والمؤسسات الدولية في سبيل إرساء معالم الأمن.[2]

من هنا يمكن القول أن البعد الأمني مرتكز أساسي في رسم السياسة الخارجية بفعل تشابك العلاقات الدولية، بحيث أن حدوث أزمة سياسية أو إقتصادية في أي دولة داخليا تنعكس آثارها بصفة سريعة على باقي الوحدات الدولية ومنه يصبح من الصعب فصل

[1] عبد الله يوسف سهر محمد، " **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط** "، السياسة الد ولية، العدد : 160 ، أفريل 2005، ص 12.

[2] محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق، ص 253.

العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية، ومن ثم يتطلب رسم سياسات خارجية للتصدي لمثل هذه التهديدات.

المبحث الثاني التطورات التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية.

من أجل دراسةالسياسة الخارجية لدولة مال لابد من دراسة المبادئ التي تحكمها لتفسير تأثيرها على توجيهها في اتخاذ موقف ما من قضية ماسواءا سلبًا أو إيجابًا، كما أنه يجب دراسة الخلفية التاريخية له لمعرفة المراحل التي سار عليها، بالإضافة إلى ذلك دراسة دور المحددات والمؤهلات التي تفرض ضوابط على السلوك الخارجي، وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على هذه العناصر من أجل فهم جوهر السلوك الخارجي للجزائر و دور سياستها الخارجية على أكثر من صعيد، إقليميا، قاريًا و دوليًا.

المطلب الأول :فترة الكفاح المسلح.

خلال هذه المرحلة ظهرت الجزائر على المستوى الدولي، أرست أسس سياستها الخارجية، وقبل أن تُعرف الجزائر كدولة برزت للعالم بدبلوماسيتها النشيطة، حيث اقتحمت المسرح الدولي ببعثات جبهة التحرير الوطني " FLN " ثم رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة "G.P.R.A" الذين أمّنوا للنشاط العسكري الداخلي صدى دولي.فالدبلوماسية في هذه المرحلة كانت مدعومة باستمرار بالثورة التي كانت تقاد من الداخل، فالفعل الداخلي و الخارجي كانا دائما يتبادلان الدعم (يتعلق الأمر بالعمليات) بعد مؤتمر الصومام 1956 كلفت مديرية التنفيذ لجبهة التحرير الوطني السيد " **لمين دباغين**" بتنسيق النشاط الخارجي للثورة، و اشتد هذا النشاط بخروج لجنة التنسيق و التنفيذ"C.C.E" من التراب الوطني في جويلية 1957 خاصة مع إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية الجمهورية الديمقراطية الشعبية سنة 1958 ، كانت وزارة الشؤون الخارجية مكلفة أساسا بتنسيق نشاطات بعثات الحكومة المؤقتة في الدول المعترفة بها و بعثات جبهة التحرير الوطني الموجودة في باقي البلدان.

شارك "**حسين آيت أحمد**" و "**محمد يزيد**" في "مؤتمر **باندونغ**" أفريل 1955 الذي لم يتردد في التنديد بالاستعمار الفرنسي و إثارة القضية الجزائرية ، كما سجلت جبهة التحرير الوطني دخولها في العائلة الأفرو-أسيوية الموسعة ولم تتوقف منذ ذلك الحين عن المشاركة في مختلف اللقاءات المنعقدة في هذا الإطار، كما سجلت حضورها أيضا في مختلف اللقاءات الإفريقية التي اتخذت موقف التأييد[1].

شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة " **G.P.R.A** " من جهتها كعضو كامل الحقوق في الدورتين الثانية والثالثة لمؤتمر الدول المستقلة لإفريقيا المنعقدة على التوالي في كل من "منروفيا" 4-8 أفريل 1959 ، و "أديس أبابا" 14-24 جوان 1960، كما قامت جبهة التحرير الوطني حاضرة بشكل نشيط في الاتصالات المغاربية والعربية ، وخلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955 كانت القضية الجزائرية وللمرة الأولى محور مناقشات الأعضاء، وذلك بفضل الضغوطات الممارسة من طرف المجموعة الأفروأسيوية ومن ذلك الحين ظلت القضية الجزائرية مسجلة على جدول أعمال كل الدورات حتى استقلال الجزائر، عملت جبهة التحرير الوطني جاهدة من أجل كسب الرأي العام الأمريكي لصالح قضيتها من خلال نشاطات مكتب الإعلام في "نيويورك"، وبفضل العلاقات الوثيقة التي نُسِجت بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين و "U.G.T.A" و المركزية النقابية الأمريكية "A.F.L.C.I.O" و الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "U.G.E.M.A" و المنظمة الطلابية الأمريكية "U.S.N.S.A" التي أعلنت تأييدها لاستقلال الجزائر.

إضافة إلى التقرير المقدم أمام الكونغرس الأمريكي من طرف الرئيس الأمريكي "جون كنيدي" يوم 02 جوان 1957، أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ساهم في تحسين الرأي العام الأمريكي بالقضية الجزائرية، كما دعم الإتحاد السوفياتي سابقا القضية الجزائرية بشكل حذر من خلال نشاط المجلس العالمي للسلام و الحركة العمالية

[1] عبد الله بالحبيب، "**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**"، الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص ص 11-13 .

العالمية، كذلك الصين التي تبقى من البلدان الأوائل التي اعترفت بالحكومة المؤقتة (1958)، ولم تخفِ مساعدتها المالية والعسكرية للثورة الجزائرية.

عند استقلال الجزائر ورثت مجال سياستها الخارجية تجربة تراكمت من خلال مرحلة الكفاح المسلح على مستوى المبادئ الأساسية و كذا التحالفات الثنائية و حتى في شخصيتها الدبلوماسية، و في النواة الأولى التي أثرت الكفاح المسلح بالدعم الخارجي[1].

المطلب الثاني: فترة الإستقلال.

بحكم الحرب التحريرية، اكتسبت الجزائر هيبة و فخر دوليين، كما أن رؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا على الحكم أثروا في مسار دبلوماسية البلاد.

أ- فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة:

عرفت هذه الفترة صعوبات وعوائق داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي كانت الخلافات في أوجها بين زعماء وقادة الثورة التحريرية حول طريقة حكم البلاد. أما خارجيا فكانت الظروف أشد صعوبة اتجاه دول الجوار خصوصا الجارة المغرب التي كانت تطالب بإعادة رسم الحدود، حيث سعى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة جاهداإلى إقناع الدول المجاورة بضرورة احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار وبادر لتوقيع الإتفاقيات مع تونس ، ليبيا، مالي، و النيجر. لكن المشكل الأكبر كان من المغرب الذي ضرب بالأعراف الدولية عرض الحائط وحاول ضم مناطق من الجزائر باستعمال القوة العسكرية، وهذا ما أدى إلى اندلاع ما سمي آنذاك بحرب الرمال(1963) التي توقفت بعد عقد اتفاق يوم 20 فيفري 1964، برعاية منظمة الوحدة الافريقية. اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة بالحكم الفردي الذي كان الموجِه والمتابع شخصيا. كما أن المخططات التمهيدية الأساسية للسياسة الخارجية التي وُضِعت في عهد "بن بلة" تمثلت في الابتعاد شيئا فشيئا عن فرنسا وربط علاقات جديدة مع العالم العربي وكذا البداية لعلاقات وثيقة مع حركة

[1] عبد الله بالحبيب، نفس المرجع ، ص ص 14-16.

عدم الإنحياز في العالم النامي وكذا إقامة علاقات مع دول العالم. لم تكن السياسة الخارجية في فترة الرئيس بن بلة فترة نشاط سياسي كبير بقدر ما كانت فترة سعت من خلالها السياسة الخارجية التأكيد على سيادة الدولة حديثة الاستقلال وحماية الحدود[1].

ب- فترة حكم الرئيس هواري بومدين:

يعتبر بعض المختصين فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين هي الأكثر فعالية للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث تمثلت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في مناهضة الإمبريالية والوقوف إلى جانب دول عدم الإنحياز والتضامن مع الشعوب المكافحة من أجل نيل استقلالها. كما أن تصريحات الرئيس بومدين في هذه الفترة تصريحات معادية للغرب وخاصة الو م أ ، و في هذا السياق صرح الرئيس بومدين (نقول للرأسمالية العالمية أننا نرفض جميع الأساليب التي تتبناها في تعاملاتها معنا و أننا سوف نحاربهم)[2].

و تجسد الشعار البومديني على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية وهذا ما قامت به الجزائر حين أممت واسترجعت ثرواتها الطبيعية بتاريخ 24 فيفري 1971 وهذا ما جعل الجزائر قدوة لدول العالم الثالث التي تأثرت بالنهج الثوري للسياسة الخارجية، وبعد إلقاء الرئيس هواري بومدين خطابه الشهير في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي دعت إليها الجزائر سنة 1974 والتي دعا من خلالها إلى ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر اتزانا وانسجاما و قابلية للدوام على المدى البعيد، زادت المكانة الاقليمية والدولية للجزائر. كما برز أهمية العامل النفطي في السياسة الخارجية الجزائرية الذي استعملته الجزائر برفقة كل من ليبيا والسعودية كورقة ضغط أثناء حرب أكتوبر 1973 بين العرب و الكيان الاسرائيلي، وذلك أزعج كثيرا

[1] منير العمري، **التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية**، جامعة الجلفة، 2014، ص 69.

[2] أمينة مزيان ايجر، **التحول البراغماتي في السياسةالخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير،(الجزائر: كلية العلوم السياسية ةالإعلام، 2007) ص 126.

الو م أ التي عبرت عن رفضها لهذا السلوك في عديد المناسبات على لسان وزير خارجيتها هنري كسنجر[1].

ما ميز فترة حكم الرئيس هواري بومدين أنها كانت فترة تفاعل دولي ومشاركة سياسية في المحافل الدولية والتأثير الدولي، فتمتعت الدبلوماسية الجزائرية بموقع نفوذ داخل حركة عدم الانحياز وحملت الجزائر على عاتقها البعد الثوري ودعمت الحركات التحررية والتي في مقدمتها القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية.

ج- فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد:

شهدت فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تغيرات عميقة على الساحة الدولية إضافة إلى الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي و الشيوعي وتزايد العداء تجاه مطالب العالم النامي وأزمة الديون الخارجية مع بداية ثمانينات القرن الماضي، وهذا ما خلق محيط مضطرب في السياسة الخارجية الجزائرية[2]. عرفت الجزائر عدة أزمات داخلية مثل مظاهرات منطقة القبائل في ربيع 1980 و كذا أحداث 5 أكتوبر 1988، وفي خضم هذه الأحداث حاول نظام الشاذلي بن جديد إعادة الهيكلة الاقتصادية والخارجية باقرار اصلاحات جذرية للنظام الجزائري بمساعدة صندوق النقد الولي والزج بالجزائر إلى نظام اقتصاد السوق ففقدت الجزائر بذلك استقلالها الاقتصادي وأُدمِجت في الاقتصاد العالمي الجديد مما أدى إلى التقيد في ممارستها للسياسة الخارجية[3]. كما يرى بعض المحللين أن فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد عُرِفت كمرحلة للانفتاح على الدول الغربية خصوصا الو.م.أ و فرنسا.

[1] منير العمري، مرجع سابق، ص 70.

[2] علي تابليت، "**سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد2، 2002-2003، ص ص 282-290.

[3] علي تابليت، نفس المرجع، ص ص 289-296.

د- فترة حكم الرئيس اليمين زروال:

شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة تراجعا ملحوظا من حيث الأداء نظرا للأوضاع الأمنية و السياسية الداخلية بعد الغاء المسار الانتخابي و استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992الذي عقِبَه اغتيال الرئيس محمد بوضياف في27 جوان 1992. تجلى هذا التراجع في أداء السّياسة الخارجية الجزائرية من خلال تراجع دور كل من وزارة الشؤون الخارجية و مؤسسة الرئاسة، ونتج عن ذلك لامركزية في وضع السياسة الخارجية وصولا إلى تفكك وغموض مواقف الدبلوماسية الجزائرية الرسمية من خلال تعدد مواقفها و اغراقها بالعديد من المبادرات غير الرسمية المنبثقة من الانقسامات والتوجهات السياسية الموجودة[1].

لقد أدى التراجع في السلوك الخارجي للجزائر تراجعا عن تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت مرسومة، وانحصرت جهود السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة في اقناع الدول ما تعانيه الجزائر من ظروف أمنية صعبة وبالتالي اقناع المجتمع الدولي بالخيار الأمني الذي سلكته البلاد من أجل معالجة الأزمة الداخلية. فكانت أهم الأهداف التي رسمتها السياسة الخارجية الجزائرية ظل الأزمة الأمنية هي الحفاظ على أمن وسيادة الدولة بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

هـ- فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

انتُخِب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر في 15 أفريل 1999، وبإيعاز من صناع القرار السياسي الخارجي في الجزائر؛ بدأ الرئيس بتكثيف زيارات خارجية قادته إلى مختلف العواصم العالمية، أنهى من خلالها الحصار المفروض على الجزائر، و أزال تلك الصورة التي عُرِفت بها الجزائر أثناء فترة الأزمة الأمنية. وفي المقابل ، أصبحت الجزائر محط زيارات مختلف رؤساء الدول والوفود الدبلوماسية. إن المتتبع لمسار توجهات السياسة الخارجية

[1] محمد مسعود بونقطة،"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجامعة العربية مبادرة الجزائر للإصلاح 2005**"، رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010،ص 27.

الجزائرية في فترة ما بعد الأزمة الأمنية التي تجاوزتها البلاد بسلام، يدرك تمام الإدراك أن السلوك الخارجي للجزائر قد تغير عن ما كان عليه أثناء الأزمة الأمنية، فبدأ برسم أهداف جديدة وتبَنِّي وسائل مغايرة من أجل تنشيط السياسة الخارجية و تحقيق أكبر عدد من المصالح للدولة الوطنية من خلال السعي إلى استعادة مكانة الجزائر الإقليمية و الدولية ، حماية أمنها من مختلف التهديدات، وكذا بناء علاقات اقتصادية مع المحيط الإقليمي و الدولي، وإضفاء الطابع العقلاني و البراغماتي على سلوكها الخارجي.

إضافة إلى ما سبق ذكره، كان للسياسة الخارجية الجزائرية نشاط دبلوماسي متميز من خلال جهود الوساطة التي قامت بها في حل النزاعات الإفريقية وطرح مشاريع إصلاح الجامعة العربية وتقويم مسار منظمة الوحدة الإفريقية بإنشاء الإتحاد الإفريقي كبديل للمنظمة. وفي سنة 2004 تُوِجت جهود الدبلوماسية الجزائرية بحصولها على مقعد غير دائم على مستوى هيئة الأمم المتحدة بعدما كانت الجزائر دولة غير مرغوب في التعامل معها بسب أزمتها الأمنية الداخلية[1]. لكن في السنوات الأخيرة لحكم الرئيس بوتفليقة عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نوع من الجمود بسب جمود النظام السياسي و المحيط الإقليمي الملتهب وكذا تراجع أسعار النفط التي تعتبر المصدر الرئيسي للمداخيل و أحد أهم عناصر قوة الدبلوماسية الجزائرية، و ضلت الجزائر متمسكة بمبادئها الداعمة لقضايا التحرر والتعاون جنوب جنوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

و- فترة حكم الرئيس عبد المجيد تبون:

تُعد الانتخابات الرئاسية، التي أُجريت بتاريخ 12 ديسمبر 2019 والتي نُصِّب من خلالها عبد المجيد تبون رئيسا بتاريخ 19 ديسمبر 2019، حدثا مفصليا في تاريخ البلاد المعاصر لأنها تمخضت عن حراك شعبي كاد أن يترك فراغا دستوريا بسبب استقالة الرئيس بوتفليقة ، كما جاءت هذه الانتخابات أيضا في سياق اقليمي مضطرب. ما يميز السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة هي استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما

[1] منير العمري، المرجع السابق، ص ص 125-126.

في جوارها الاقليمي كما احتلت قضايا السياسة الخارجية الجزائرية حيزا كبيرا من خطابات الرئيس عبد المجيد تبون[1].

حافظت الجزائر على مستوى ثوابت سياستها الخارجية، حيث أكدت أولوية مصلحة الجزائر وحرصها على بناء علاقات صداقة وتعاون مع كل دول العالم، وضرورة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وكان واضحا السعي إلى ضرورة تأقلم السياسة الخارجية الجزائرية مع الاولويات الجديدة للبلاد و الدعوة إلى أن تسود العلاقات الجزائرية الفرنسية بخاصة الاحترام المتبادل في إطار المصالح المشتركة. لكن على مستوى الممارسات، عكست السياسة الخارجية العديد من مظاهر التغير ظهرت على النحو التالي:

1. ظهرت مؤشرات قوية على تغير كبير على مستوى **أدوات السياسة الخارجية** الجزائرية التي سيتم توظيفها في المرحلة المقبلة، فبدا التركيز على توظيف الأدوات الاقتصادية.
2. على مستوى **دوائر الاهتمام**، أصبحت الجزائر على وعي تام بأهمية تفاعلها مع قضايا جوارها المباشر، وخاصة في كل من ليبيا والساحل الأفريقي والقارة الافريقية بوجه عام.
3. على مستوى **كثافة التفاعلات**، شهدت السياسة الخارجية للجزائر مستوىً مرتفعاً من التفاعلات مع محيطها الخارجي عكسته زيارات الرئيس الخارجية و مشاركته في بعض المؤتمرات والقمم،كمؤتمر برلين1 بشأن الأزمة الليبية، ثم قمة الاتحاد الإفريقي إلى جانب زيارات مهمة لوزير الخارجية صبري بوقادوم لبعض العواصم الدولية والإفريقية .

[1] سعيد الصديقي، "**هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟**" المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020، ص 6.

المبحث الثالث : اهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلبالاول : مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية و دبلوماسيتها،[1] اذ تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر بها القادة السياسة الامنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي و من هنا نشات العلاقة بين العقيدة الامنية و السياسة الخارجية اذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد مايحظى منها بالاولوية كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه امنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة، و البعيدة)[2]، و بناء على هذا الترابط لابد من التطرق لمبادئ و اهداف السياسة الخارجية الجزائرية، تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ و الأسس التي يمكن ان نوجزها في النقاط الآتية :

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والانصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة.

- الايمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة

- الاعتماد على اسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ماتسعى اليه من اهداف .

- الالتزام بمبدا الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية.

---

[1] بورعة علي جهاد ، "**الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية**"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط الالكتروني

تاريخ التصفح ى يوم 2021/06/03 على الساعة 15:30 http//www.bchaib.net/.mas/ index.php

[2] قوي بوحنية، "**الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 3جوان 2012، ص2 .

- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- رفض اي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية.

هذا اضافة إلى الالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والاساليب السلمية .[1]

وتستمد السياسة الخارجية للجزائر جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 اذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح من أجل تحرير الوطن على الصعيد البشري بما ان عدد الدبلوماسيين قد بدأو مشوارهم بصفة ممثلين لجبهة التحرير الوطني ومن حيث الاهداف ايضا ذلك لأن المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال فالنصوص الاساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنة 1986 تضفي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية فالجبهة الداخلية والجبهة الخارجية متفاعلتان في الجزائر تتمثل في الدبلوماسية الجزائرية، من حيث تنظيمها وسيرها ، في حلقات مترابطة ترسم فضاءات جغرافية محددة يبرز فيها المجال الذي يشكله أهم شركاء الجزائر.[2]

إن حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق بين الدول ولا بد من أن يُعطى له التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية ، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص ، علما ان الضمانات الاكثر اهمية لتحقيق هذا الهداف تتمثل في التخلي عن كل اسباب التوتر والنزاع والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ

[1] عبد الكامل خالدي ، "**دور الجزائر الاقليمي ومرتكزاته**"، من أعمال الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الاقليمي ، المحددات والابعاد ، جامعة تبسة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 28-29 افريل 2014.

[2] العايب سليم ، "**الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**" ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2011، ص 27.

التزامها الكامل اتجاه قرارات الاتحاد الافريقي المتعلقة باحترام الحدود القائمة بعد الاستقلال او الحدود الموروثة عن الاستعار

وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار فالجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على اقليمها لكنها يمكن ان تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة كما يمكن ان تمنع هذه الاخيرة من النفاذ الى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والاقليمية.

يهدف التصور الجزائري الى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول و التخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور والتنسيق من أجل حل وتسوية كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة وكذلك استغلال كل الامكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم. و يعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسيير والتطبيق على اعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني ، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والاقليمية [1]، وهذه المبادئ هي :

- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قواعد الحدود الموروثة عن الاستعمار.

- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.

- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

[1] العايب سليم ، المرجع السابق ، ص ص 28-34

- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى استعمال القوة المسلحة.

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من السمات الواضحة ، هذه السمات يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية، فقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري ، أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال ومن هذه السمات يمكن ذكر الآتي:

-طابع الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات مما اكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة كما حدث في النزاع الاثيوبي الاريتيري مالي والاطراف المتنازعة ، الايراني العراقي...

وهو ما اتضح ايضا موقف الجزائر حيث كان واضحا وحيادا رغم ماتعرض له من تشويه من قبل بعض وسائل الاعلام الليبية وبعض الجماعات المسلحة ، فالجزائر ظلت تراقب مايجري في ليبيا من بعيد، وظل موقفها محكوما بمجموعة من المبادئ وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.

-الطابع الأزموي في السياسة الخارجية :

ان الإطار الأزموي عامل مهم في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية حيث تطورت في ظل الازمات واعتقد انه من خلال هذا العامل يمكن ان نفهم لماذا تنشط الدبلوماسية الجزائرية في أوقات معينة بشكل غير معتاد وأحيانا أخرى تبدو قليلة النشاط وهنا أكدت الجزائر أن الحل بخصوص الأزمة الليبية ينبغي أن يكون حلا ليبيا- ليبيا وفي هذا الاطار نذكر التدخل بسعي الجزائر إلى لم شمل الليبين من خلال احتضان الجزائر لثلاث لقاءات حوار بين الفرقاء الليبين ويبقى أبرز موقف

مبدئي الجزائر بخصوص الازمة الليبية هو رفض التدخل الاجنبي والحرص على الوحدة الليبية .[1]

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تحدد السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المحددات يرجع بعضها الى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ، كذلك الى قدراتها العسكرية والثقافة السياسة السائدة في المجتمع، وايضا النسق الدولي السائد ، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره وتتمثل فيما يلي : الثقافة السياسية ، النسق الدولي . ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل عام او بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية ، ونعني ايضا بها دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئة الداخلية والخارجية .

ويمكن تلخيص محددات السياسة الخارجية الجزائرية كالآتي :

أ- المحددات الاقتصادية :

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية و الصناعية من الخارج ، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة له، الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الإقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة[2] ، وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية و الموارد الطبيعة المتاحة، و بالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية التي تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح كما أنها

[1] العايب سلينم ، المرجع السابق ، ص 35

[2] دالع وهيبة، "**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر ،2008 ، ص74.

تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة و غنى الدول.[1]

ب-المحددات السياسية:

تستمد الجزائر محدداتها السياسية من التقاليد التاريخية و التعامل مع العامل الخارجي ، ومن تراثها الديني و موقعها الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على انه يحمل العذاب والألم للمجتمع و هذا التصور ينبع من خبرته مع جيش االإستعمار و معاناته معه. تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسية الخارجية الجزائرية ، و هي تمثل " البعد الذاتي و الإجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقائد السياسي " كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

ج- المحددات الجغرافية:

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية و المغاربية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الافرقية و بهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربعة : إفريقيا ، أوروبا ، أسيا و أمريكا ، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها إلى عمق القارة الافريقية و يجعلها همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا، و تتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 2177 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة "و قد ثبث بالملاحظة ان دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها آثارا في العلاقات الدولية تفوق الاثار التي تركتها

[1] غضبان مبروك ، "**مدخل للعلاقات الدولية**" (عنابة) : دار العلوم ، 2007، ص 273.

دولا اكبر منها من حيث المساحة و الموارد بالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثيرا أقل من تلك التي تمتلك هذه المواقع "[1]

كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة و النقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان و منغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتها الخارجية ، إضافة إلى وقوعها تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار ، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر.[2]

[1] غضبان مبروك، مرجع سابق، ص، 101

[2] محمد السيد سليم، " **تحليل السياسة الخارجية**"، ط1، دار الجيل، بيروت، 2001، ص، 150.

خلاصة الفصل الأول :

لقد حظي البعد الأمني باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين بفعل التحولات المهمة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض، وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول :

أن مفهوم الأمن من المفاهيم ذات الطبيعة المعقدة رغم ما شهده من ضبط مفاهيمي من طرف العديد - من المفكرين بالتالي؛ لا يمكن الجزم بوجود تعريف محدد جامع له ،غير أن الحفاظ على مفهومه الضيق أصبح غير مبرّر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميّز البيئة الأمنية مما أضفى على الساحة الدولية العديد من المستويات والأبعاد وصولا إلى البعد الإنساني، وتحقيق البعد الأمني للبيئة المحلية والإقليمية والدولية التي تتفاعل ضمنها الدولة يمنح هذه الأخيرة قدرا كبيرا من التفاعل ضمن إطار العلاقات الدولية .

أما فيما يتعلق بمفهوم السياسة الخارجية فقد لقيت هي الأخرى تعاريف اختلفت بإختلاف رؤى المفكرين حولها لكنها في العموم تعني الخطة التي تسعى من خلالها الدول لتحقيق مصالحها الوطنية، ورسم السياسة الخارجية يتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات التي تساهم في تشكيلها وتتم أيضا عن طريق العديد من الأدوات اللازمة لذلك.

تستمد السياسة الخارجية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية التي حددتها الثورة والمرتكزة أساسا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يفسر تمسك الجزائر بمبادئ ثابتة في سياستها الأمنية اتجاه جوارها الإقليمي والدولي إضافة إلى مناصرتها للقضايا العادلة ، ودعم التحرك السياسي والاقتصادي للشعوب.

الفصل الثاني:

البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية.

تمهيد:

لقد عرفت دول الجوار العديد من المتغيرات التي أحدثت تغيرات إستراتيجية عميقة التي نتج عنها سقوط الأنظمة السياسية القائمة والزج بتلك الدول إلى حافة الانهيار والفشل الدولاتي، كما هو الحال في دولة ليبيا المجاورة. فبعد سقوط نظام القذافي مطلع سنة 2011، أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية على المنطقة ما استوجب على دول المنطقة و خصوصا الجزائر إلى اتخاذ إجراءات من أجل حماية أمنها القومي و طرح مبادرات لتسوية الأزمة الليبية. و نحاول في هذا الفصل التفصيل في موضوع الدراسة وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول : : تطورات الأزمة الليبية.

المبحث الثاني :تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الثالث: مجهودات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية.

المبحث الأول: تطورات الأزمة الليبية:

شهدت ليبيا منذ مطلع سنة 2011 تحولات سياسية وأمنية خطيرة، ففد بدأت الاحتجاجات في ليبيا بطابعها السلمي في شكل مظاهرات شعبية غير أن طبيعة النظام والدولة في ليبيا القائم على نظام القبيلة و العشائر في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الدستورية والقانونية و الأجهزة الأمنية دفع بهذه الاحتجاجات أن تسلك مسار العنف و الإقتتال بين معارضي القذافي و مؤيديه. بعد الإطاحة بنظام القذافي من قبل الثوار والميليشيات المسلحة من الناتو دخلت البلاد في أزمة أمنية غير مسبوقة كان لها تداعياتها على أمن دول المنطقة كاملة و على رأسها الجزائر التي تشترك مع ليبيا بشريط حدودي جِد شاسع.

المطلب الأول: خلفيات الأزمة الليبية.

مع منتصف شهر فيبراير2011 ، خرج الليبيون في أكبر المدن الليبية إلى الشوارع للمطالبة بسقوط نطام القذافي، وبعد عدة أيام انتشرت الانتفاضة في سائر أنحاء الشرق والغرب بليبيا. في بداية الأزمة كان المشهد على وشك أن تسير ليبيا إلى ما سارت إليه تونس و مصر فيما يعرف بالتحول الديمقراطي. لكن خلافا لما أبداه رئيسي تونس ومصر؛ فقد أوضح القذافي بأن لا نية لديه للتنحي وأعلن أنه سيقاتل حتى النهاية و بكل الوسائل الضرورية للتمسك بالسلطة رغم التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي(الناتو) الذي تم بتفويض من الأمم المتحدة[1]. فالثورة كانت سلمية، وخلال أيام تحولت إلى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة الثوار بالسلاح.

ونتيجة لهذه التطورات تشكلت في ليبيا جبهتين: جبهة المعارضة وجبهة النظام الذي انشق عنه العديد من رموزه مثل وزير الداخلية" عبد الفتاح يونس"، ووزير العدل" مصطفى عبد الجليل "مما ساعد في تنظيم أكثر لجبهة المعارضة، وتواصل هذا الانشقاق على المستوى

[1] تقرير الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، **الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط5، فهم الصراع في ليبيا، مجموعة الأزمات** ، رقم 107،(06 جوان 2011)، ص6.

القبلي حيث أعلنت العديد من قبائل شرق ليبيا **كترهونة والورفلة** وهي المعروفة بتنافسها التاريخي مع قبائل غرب ليبيا ودعمها للمعارضة، وبسبب ضعف مؤسسات الدولة وعدم وجود جيش قوي على غرار تونس ومصر. تفاقمت حدة الأوضاع التي بدأت تأخذ أبعادا اقليمية ودولية[1]. وبدأت بموقف جامعة الدول العربية واصدار القرار رقم **7298** بتاريخ 2مارس 2011 ودعوة مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا، بالإضافة إلى قطع كافة الصلات مع نظام القذافي والتعامل مع المجلس الانتقالي الليبي الذي تم الاعلان عنه في 27 فيفري 2011 من قبل وزراء منشقين و اعتراف عدد كبير من الدول بالمجلس كسلطة شرعية في ليبيا[2].

وتفاعلا مع الأزمة وعجز قوات المعارضة عن التقدم صدر القراران الدوليان **1970** و **1973** وتضمن القرار الأول عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام الليبي،و القرار الثاني الذي تم بموجبه فرض حظر طيران جوي فوق ليبيا، رغم ذلك استمر النظام في التقدم واستخدمت قوات القذافي الأسلحة الثقيلة ضد المعارضة ما سرع بتنفيذ التدخل العسكري لقوات التحالف الدولي بقيادة الحلف الأطلسي بتاريخ 19 مارس 2011 ، وهذا بعد صدور القرار الأممي **1973** الذي يقضي إضافة إلى الحظر الجوي باتخاذ كافة الإجراءات لحماية المدنيين حسب نص القرار، واستمرت غارات التحالف إلى غاية إسقاط نظام القذافي في 20 أكتوبر 2011[3].

المطلب الثاني :أسباب النزاع في ليبيا.

تتنوع العديد من الأسباب التي كانت وراء اندلاع الأزمة في ليبيا، والتي تحولت إلى نزاع مسلح بين أسباب داخلية وأسباب خارجية. بالنسبة للأسباب الداخلية فهي متعلقة أساسا بطبيعة النظام السياسي منذ انقلاب 1969 ، وما ترتب عن ذلك من قمع للمعارضة والتحكم

[1] سليم بوسكن، "**تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014-2015)،ص 156.

[2] علاء الدين زردومي،"**التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي**"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2012-2013)، ص 124.

[3] محمد مهدي عاشور، " **قراءة في أسباب الصراع في ليبيا و مساراته المحتملة**""، من الموقع:
http://www.sis.gov.eg/uevar/34/9ntm تاريخ التصفح:2020/05/30،على الساعة 22:00

بالحياة السياسية والاقتصادية إضافة إلى غياب البنية المؤسساتية للنظام، حيث اعتمد القذافي على الحكم الشخصي عبر دائرة ضيقة من المقربين والأتباع،و شراء الولاءات القبلية واستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الحامية للنظام[1].

ونتيجة لهذه الأوضاع تنامت الولاءات و الصراعات القبلية والجهوية بين الأقاليم الليبية القائمة على التنافس التاريخي والمكانة والنفوذ بين قبائل غرب وشرق ليبيا التي انطلقت منها الثورة[2]، يضاف إلى ذلك عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطني.

كما لا يمكن إغفال الأسباب الاقتصادية فعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي منذ 2003 ورفع الحصار المفروض على ليبيا، إلا أن ذلك لم يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية، فالعائدات البترولية صرفت في مشاريع خارجية لم يستفد منها الاقتصاد الليبي مثل دعم الحركات المسلحة في دول الجوار، كالتشاد والنيجر ومالي، وهو ما ساهم في تزايد أعداد الفئات الشعبية التي تشعر بعدم الرضى تجاه هذه السياسات التي استطاع النظام لعقود طويلة أن يبررها بحالة الحصار وقد شهدت هذه الفترة أيضا تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال، وارتفاع مستويات التضخم بداية من أواخر2007 وزيادة أسعار الواردات[3]

أما الأسباب الخارجية فيمكن إدراجها ضمن النقاط الآتية:

1. موجة الاحتجاجات الإقليمية و الحراك التي شهدتها المنطقة العربية في كل من تونس ومصر، مما أعطى دفعا قويا لمسار الأحداث في ليبيا وتشجيع الليبيين على الاحتجاج

[1] مهدي محمد عاشور، "الأسباب الليبية الثورة" ثورات في نقدية نظرة :الأمنية الدراسات معهد مؤتمر ،"المستقبل ومسارات والتداعيات وتداعياتها إفريقيا شمال في 2011 عام".

http://www.issafrica.org

[2] مهدي عاشور،" قراءة في أسباب الصراع"، من الموقع:

http://www.sis.gov.eg/uevar/34/9ntm تاريخ التصفح: 2021/05/30 على الساعة 22:50

[3] المرجع السابق.

للإطاحة بنظام القذافي بعدما تم الإطاحة بأنظمة عربية كانت تبدوا قوية وعصية على التغيير.

2. دور الأطراف الخارجية التي تسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها الإستراتيجية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة للطرف الفرنسي، ففرنسا ضاعفت من تدخلاتها العسكرية في إفريقيا بشكل عام " التدخل في كوت ديفوار "وفي منطقة الساحل والمغرب العربي بصفة خاصة، في إطار السعي للمحافظة على مناطق نفوذها التاريخية مع تنامي الدور الصيني والأمريكي في إفريقيا، مما ضيق من استفادة فرنسا و انفرادها بثروات المنطقة، ومن هنا جاءت الرغبة الفرنسية لأداء دور فعال ورئيسي في مسار تطورات الأزمة الليبية[1].
3. تنتج ليبيا ما يقارب 7.1 مليار برميل يوميا وحوالي ثلث الحاجيات النفطية لكل من فرنسا وألمانيا وايطاليا، وهذه الدول تسعى إلى تأمين مصالحها النفطية في ليبيا كما تملك هذه الدول شركات خاصة تعمل في مجال النفط والتنقيب، مما جعل هذه الدول تتدخل للمحافظة على مكتسباتها الاقتصادية لضمان استمرارية عملها بعد سقوط النظام وتثبيت النظام الجديد في ليبيا[2].

المطلب الثالث: نتائج الأزمة الليبية.

لقد اختلفت نتائج الأزمة في ليبيا عن باقي دول الحراك العربي خاصة دول الجوار مصر، تونس)، فالأزمة في ليبيا تحولت إلى نزاع مسلح طويل الأمد ويمكن إبراز أهم النتائج في النقاط الآتية:

انهيار كامل لمؤسسات الدولة الأمنية و العسكرية وما ترتب عن ذلك من فراغ أمني كبير، ساهم في تدهور وانفلات الوضع الأمني الأمر الذي تسبب في ظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام، ووصول السلاح بكافة أنواعه(الخفيف والثقيل)إلى هذه

[1] محمود علي، "الرغبة الفرنسية في التدخل العسكري في ليبيا ...والتداعيات الأسباب"،

http://albadil.com/?p=948276

[2] زردومي علاء الدين،" **التدخل الأجنبي**"، ص ص 125-126.

الجماعات، الأمر الذي جعلها مفتوحة أمام الجماعات المتطرفة التي وجدت في ليبيا بيئة مناسبة لنشاطاتها الإرهابية سواء داخل ليبيا أو خارجها. فعلى عكس تونس ومصر لم تتوفر في ليبيا مؤسسة عسكرية وأمنية قادرة على فرض النظام العام و الاستقرار[1].

وذلك يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة الجيش الليبي، حيث لم يكن هناك اهتمام من قبل النظام السابق بتأسيس أمن بمفهومه الذي يحافظ على النظام العام، مما شكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار مظاهر الانتقام والثأر ضد الجماعات التي كانت موالية للنظام[2] ، وكذا الهجرة غير الشرعية.

أما في الجانب السياسي أدى غياب الدولة والحياة المدنية في ليبيا لأكثر من أربع عقود من الزمن إلى الاصطدام بين سلطة الدولة بالمجتمع القبلي التقليدي وتحريك العصبيات القبلية وبالتالي فقد اشتدت مظاهر الصراع على السلطة بسبب ضعف البُنى السياسية والاجتماعية، وهنا يمكن القول أن الأزمة في ليبيا أنتجت مشكلة بناء دولة بالأساس أكثر من مشكلة ديمقراطية[3]. ومن بين أبرز نتائج الأزمة الليبية نجد الآتي:

- تهديد الوحدة السياسية والترابية لليبيا بِبُروز بوادر تصدع وتقسيم ليبيا إلى دويلات قبَلية شرقا وغربا وجنوبا.
- في ظل عدم الاستقرار السياسي وانتشار الأسلحة؛ تحولت ليبيا إلى منطقة لنشاط الجماعات الإرهابية، وهذا لا يمثل خطر لليبيا فقط بل تهديد دولي و إقليمي (الجوار المغاربي، الأوروبي)[4].

---

[1] شوايل، عاشور "**ورؤية واقع :ليبيا على أمنيا العربي الربيع تداعيات** " العربي في المرحلة الأمن قطاع حول مؤتمر إلى مقدمة بحثية ورقة(الانتقالية، 2014)، 3.

[2] سليم بوسكين،"**تحولات البيئة الاقليمية**"، ص 156.

[3] عبد الإله بلقزيز، "**القذافي نظام سقوط بعد ما مشكلات** " مجلة المستقبل العربي، 120.(2011)، عدد 393.

[4] المرجع السابق.

- أدى توقف النشاط الاقتصادي بما فيها صادرات النفط التي تشكل مصدر الدخل الرئيس في ليبيا وانتشار مظاهر الفقر والبطالة في ظل استمرار حالة اللا استقرار إلى تردي الأوضاع الاقتصادية [1]، فسوء الأحوال الاقتصادية يساهم في مضاعفة التحديات الأمنية الناتجة عن التغيرات السياسية والاجتماعية، وزيادة حدة الأخطار التي كانت موجودة سابقا[2]، حيث كانت ليبيا من بين أكثر البلدان تضررا على المستوى الاقتصادي في شمال إفريقيا فتوقف النشاط الاقتصادي كلف البلاد ما يقدر بنحو 1.1مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي [3].

[1] سليم بوسكين،" **تحولات البيئة الاقليمية**"،ص ص 167-168.

[2] الصواني، محمد يوسف، "**التحديات الأمنية للربيع العربي: إصلاح من المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن**"، مجلة المستقبل العربي، عدد (416)،27.

[3] عبد الحق فكرون، " **موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي : الخلفيات والأبعاد**" ، مجلة المفكر، عدد(9)، ص130.

المبحث الثاني :تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

منذ اندلاع الأزمة الليبية في منتصف فبراير 2011 ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج آثارها المدمرة على الداخل والخارج الليبي على حد سواء بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول "الفاشلة" أو "المنهارة" في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة و إصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فواعل خارجية لبعض الأطراف دون الأخرى ، مع دخول حركات الإسلام السياسي على حط الصراع. وكان لدول الجوار الليبي وعلى رأسهم الجزائر نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية .

المطلب الأول: تأثير الأزمة الليبية على أمن الجزائر.

قامت الجزائر بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، و اكتسبت معرفة عميقة في مجال التعامل مع الشبكات الإرهابية محليا ودوليا، وتمكنت من تحقيق مستوى خاص من الحكمة في طريقة تعاطيها مع هذه الشبكات وحذرت مرارا وتكرارا من التدخل العسكري في بؤر التوتر بخاصة دول الجوار و الساحل كمالي وليبيا وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف وتوحيد المشاعر الانفصالية. خاصة وأنها تحتوي على طوارق في جنوبها وقد يتحول انفصال الطوارق في مالي إلى عدوى بين طوارق منطقة الساحل وهو ما قد يؤدي إلى تهديد الوحدة الترابية لهذه الدول و من بينها الجزائر.

بررت التدخلات الأجنبية في ليبيا تخوفات الجزائر حيث لوحظ زيادة لعمليات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب، ولعل أبرز هذه العمليات محاولة الاستيلاء على مُركب الغاز الطبيعي في "تيقنتورين" بالقرب من بلدة أميناس (جنوب الجزائر). ولحسن الحظ تعاملت قوات الخاصة التابعة للجيش الوطني الشعبي بحزم واحترافية ونجحت في استعادة السيطرة على المصنع، وتحرير بعض الرهائن والقضاء على الإرهابيين

وتسجيل بعض الضحايا من الدول الأجنبية، وتجنبت الجزائر حدوث أزمة اقتصادية وطنية محتملة ناجمة عن تلك الأعمال الإرهابية[1].

مع استمرار تصاعد التهديدات الإرهابية الخطيرة و في ظل غياب توافق سياسي واضح حول المرحلة القادمة و تلميح الدول الكبرى لتدخل الميدان في ليبيا بغية محاربة "التنظيمات الإرهابيةّ و استعادة الاستقرار ، تشهد الساحة السياسية و العسكرية في ليبيا أزمة حقيقية ، و هذا التدخل لن يكون له هدف واحد معلن متمثلا في القضاء على التنظيمات الإرهابية فقط، بل ستكون له أهداف خفية تصب في مصلحة الدول الكبرى. إذ لا يخفى على أحد أن الدول الغربية تستخدم الإرهاب كسلاح غير مباشر لتنفيذ أجنداتها والضغط على الدول لكسب المزيد من التنازلات التي تصب في مصلحتها، فالحرب على الإرهاب أصبحت اليوم مضلة للدول الكبرى لكسب الشرعية الدولية للتدخل في أي بقعة من العالم.

مما لا شك فيه أن هذا التدخل باسم الإرهاب قد يجر الدولة الجارة إلى فوضى جديدة تنعكس نتائجها على الأمن في منطقة الساحل بصفة عامة و على الأمن القومي الجزائري بصفة خاصة رغم امتلاك الجزائر للمناعة اللازمة ضد الإرهاب في شكله المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" سواء من خلال الخبرة الأمنية أو من خلال غياب الولاء المعلن لهذا التنظيم داخل المجتمع الجزائري،يلاحظ أن نشاط هذا التنظيم تراجع بشكل ملحوظ في ليبيا، في خضم تصاعد الأزمة في ليبيا وتزايد احتمال التدخل الدولي الميداني ستكون له انعكاسات في هذا الوقت بالذات على المنطقة وعلى الأمن القومي الجزائري[2].

---

[1] حكيم غريب، " **من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب**"، متحصل عليه من الموقع: http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/from-security-solutions-to-political-resolution-the-innovative-algerian-cou

[2] كمال بوعافية، **"الإرهاب في الساحل تداعيات الأزمة الليبية رؤية جزائرية"**،
متحصل عليه من الموقع : http://aw-cs.net/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b1%d9%87%d8%a7%d8%a8-
تاريخ التصفح : 2021/06/05، على الساعة 13:30

في هذا الصدد يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يفضي إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في العراق والصومال وأفغانستان خير دليل على ذلك، كما حرصت الجزائر على تبني هذا الطرح في مالي لكن فرنسا أصرت على انتهاج إستراتيجية التدخل العسكري في إطار استراتيجيتها للعودة إلى إفريقيا في عهد الرئيس "فرونسوا هولاند" ،إلا أن هذه الإستراتيجية آلت إلى الفشل وأفضت الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلى انتشار عناصر التنظيمات الإرهابية في الدول المجاورة لمالي،وبات الدعم المقدم لها من مثيلاتها في الدول الإفريقية مصدرا لاستمرارية هذه الجماعات[1].

وعليه فالضعف السياسي و الأمني في إطار عملية بناء الدولة، والنتائج العكسية للحرب في ليبيا ساهمت فيما يعرف بالتعزيز الذاتي للانكشافات الأمنية الموجودة مسبقا في المنطقة و المتمثلة بتمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق ومراقبة أمنية هشة، ما يفسر المخاوف والتحذيرات التي أعلنت عنها معظم دول الجوار ومن بينها الجزائر. سمحت مثل هذه الفوضى بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الانكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: (كجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا 2011) ، (كتيبة الموقعون بالدم 2012) أو من خلال تكثيف مستوى العمليات وتحسينه. فعلى الجانب الجزائري، تبنَّت كتيبة الموقعون بالدم الهجوم على القاعدة البترولية بتقنتورين بعين أمناس (صحراء الجزائر) في 11 جانفي 2013 [2]. ومع ارتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة لأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في **ماي 2013** غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، خوفا من تسلل"مجموعات إرهابية"، وللحد من عمليات تهريب السلاح، وتولت قوات الجيش عملية تشديد الرقابة على المناطق الحدودية.

[1] أميرة عبد الحليم، "**تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط**"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.ahram.org.eg/News/51425/80/NewsPrint/353903.aspx تاريخ التصفح: 2021/05/05، على الساعة 15:45

[2] مصطفى دلة أمينة، "**العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا**"، مجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر، ص 118.

مع بروز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام-داعش- ، لاحت في الأُفُق مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم ، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في لبيا وإعلانها كمركز للحلافة الإسلامية التي أعلن عنها سابقاً في العراق.

لقد أصبحت التنظيمات الإرهابية ذريعة تتخذها القوى الدولية الكبرى للتدخل في أي منطقة لكسب مناطق نفوذ و تحقيق توازنات جيواستراتيجية في أي منطقة في العالم ، و على الرغم من أن هذه التنظيمات الإرهابية أعلنت عداءها للدول الكبرى (الغرب) لكن في حقيقة الأمر هي تُستغَل لتحقيق أهداف و أجندات غربية خفية. يرى بعض المختصين أن قوة تنظيم داعش في ليبيا تراجعت و قد أدى ما عليه ومن الواجب التسريع في القضاء عليه و توفير الأرضية الخصبة لنشاط القاعدة الجديد الذي يُعتقد بأنه موجه خصيصا لمنطقة شمال إفريقيا. إن إعلان القاعدة عن مشروعها الجديد في المنطقة قد يُعبِّد الطريق للتدخل الدولي في المنطقة بشكل سلِس و يُوجَّه لخدمة أهداف استراتيجية معينة في منطقة شمال إفريقيا، خصوصا وأن هذا التنظيم يمتلك قابلية التوغل و ماضيا متجذرا وخلايا نائمة في المجتمعات المغاربية و هذا ما يؤهله ليكون البديل عن تنظيم داعش؛ بالإضافة إلى أن تنظيم أنصار الشريعة في تونس استمر على نهج تنظيم القاعدة ولم يعلن الولاء لتنظيم داعش. إن المتتبع للشأن الأمني يدرك تمام الإدراك بأن هذه الدول الغربية التي تنشط اليوم في ليبيا ونخص بالذكر كل من فرنسا، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية اعتُبِرت فيما مضى القواعد الخلفية لتنظيم القاعدة، فمنذ الأزمة الأمنية التي مرَّت بها الجزائر حصلت هذه الجماعات وغيرها كالجماعة الإسلامية المسلحة على تراخيص لدعم و ممارسة نشاطاتها الدعوية التي كانت تصدر من أوروبا[1].

لقد أدى سقوط نظام القذافي إلى ظهور تهديدات خطيرة بانكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا التي تمتد على طول أكثر من 980 كلم في ظل غياب التغطية الأمنية

[1] كمال بوعافية، "الإرهاب في الساحل تداعيات الأزمة الليبية رؤية جزائرية"، مرجع سلبق

والعسكرية من الجانب الليبي، الأمر الذي فرض على الجزائر تسخير إمكانيات ضخمة حشد قوات إضافية للجيش لضمان تأمين الحدود مع الجارة ليبيا.

في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها ليبيا وبسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف ميليشيات الثوار، انتشر السلاح بنوعيه الخفيف والثقيل وبات يهدد أمن المنطقة كاملة وعلى رأسها الجزائر.[1] و هذا يفرض على الجزائر أعباء إضافية متعددة مادية، عسكرية و أمنية من أجل مكافحة نشاط الجريمة المنظمة على طول الحدود مع ليبيا وبذل قصار جهدها لتأمين هذه الحدود الشاسعة من كل التهديدات.[2]

المطلب الثاني : الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية

منذ بداية الأزمة الليبية مطلع سنة 2011 ، التزمت الجزائر الصمت وتعاملت معها بين الحاجة الملحة التي يفرضها منطق المصلحة للتدخل بطريقة ما وبين ما تفرضه العقيدة الأمنية الجزائرية من مبادئ وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما سعت إلى محاولة إيجاد حل سلمي يحول دون دخول ليبيا في نفق الصراعات و الفوضى الأمنية التي تؤدي بالضرورة إلى تدخل الدول الأجنبية[3].

يستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، منذ الاستقلال. وتقوم هذه العقيدة على مجموعة من "اللاءات"، أبرزها لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد. كما يُعدّ الاستقلال وعدم الخضوع للإملاءات الخارجية قيمة مركزية في إدراكات صانع القرار الجزائري. إن التمسك بهذه المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية

[1] مهدي، تاج، **"الإفريقي والساحل العربي للمغرب الجيوسياسي المستقبل"** في: http://studies.eljazeera.net، تاريخ الإطلاع:2021/06/01.

[2] سليم بوسكين، **المرجع السابق**، ص169.

[3] حادي إبراهيم، **"الدولة الفاشلة في ليبيا و التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"**، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد:2، سبتمبر 2018، ص446.

الجزائرية من شأنه أن يسمح للجزائر بالحفاظ على المسافة الفاصلة نفسها من أطراف النزاع في ليبيا، كما ترى الجزائر أنّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يقتضي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيًّا، وأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضد آخر، طال أمد اللا استقرار في المنطقة، وفي جوارها الإقليمي بالضرورة. و في ذات السياق، تبدي الجزائر حساسية مفرطة حيال المطالب الانفصالية التي من شأنها تقسيم الدول القائمة، فهي ترفض رفضا قاطعاً المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

من جهةٍ أخرى، ترى الجزائر أنّ المقاربة الأمنية الصلبة القائمة على الحل العسكري لحسم النزاعات الداخلية لا تجدي نفعًا .ويرتبط هذا الموقف أيضًا بتجربة العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي؛ حيث وجدت أنّ هذه المقاربة فشلت في النصف الأول من التسعينيات في استعادة الأمن والاستقرار، بل زادت من حدة نشاط الجماعات المسلحة .ومع مجيء الرئيس اليامين زروال عام 1995 ، انتهجت الدولة مقاربةً أقلّ خشونة عبر" قانون الرحمة" ، ثم واصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة النهج نفسه مع "قانون الوئام المدني " عام 1999، ثم المصالحة الوطنية.

لذلك، ترى الجزائر أنّ استمرار الصراع المسلح، خاصة في ظل تدخلٍ أجنبيّ مكثف ودعمٍ عسكريّ متعدد الأطراف، و هو الحال في ليبيا، يؤدي إلى تقويض أكبر للأمن الليبي و الأمن الإقليمي على حد سواء. كما ترى الجزائر ضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية، بما يضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبلاً.

لقد ظلت الجزائر متمسكة برفض الحسم العسكري وضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية السلمية للأزمة .ومما يؤكد هذا الموقف هو استقبالُ الجزائر رئيسَ حكومة الوفاق الوطني، فايز السَّراج، بعد أسبوع من زيارة صالح عقيلة رئيس مجلس النواب الليبي بطبرق بتاريخ 13 جوان 2020، لتأكيد مساعي الجزائر لاستئناف الحوار الوطني الليبي لإيجاد حل سياسي للأزمة يكون قائمًا على احترام إرادة الشعب الليبي الشقيق وضمان وحدته الترابية وسيادته الوطنية، بعيدًا عن التدخلات العسكرية الأجنبية.

المبحث الثالث: مجهودات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية

لطالما شكلت المساعي الدبلوماسية الجزائرية محورا أساسيا في تحركات الجزائر ضمن فضائها الاقليمي خصوصا في ظل تنامي التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية، وفي هذا الإطار لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية والتنسيق ، وفي إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل.كما تسعى الجزائر لتسوية الأزمة الليبية نظرا لِما تشكله هذه الأزمة كهاجس أمني مستمر بالنسبة لها.

المطلب الأول: المرتكزات الأمنية الجزائرية في ظل الأزمة الليبية

حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا،و خاصة بعد تصاعد موجة العنف في ظل الأزمة الليبية.

ذكرت وكالة أنباء الأناضول إلى ان مسؤولين ليبيين زاروا الجزائر في نهاية جوان2019 لطلب قيام تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير خارجية الجزائر آنذاك "رمطان لعمامرة" نفى أن يكون هناك أي نية للتدخل، و أن الجزائر تدعم حوارا وطنيا شاملا في ليبيا ، و ليس حلا عسكريا. فمن المؤكد أن التدخل العسكري في حال حدوثه ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، و نظرا للصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية، هناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود. وبعد كل هذا، فأمام الجزائر عدد من الخيارات، فلديها خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب، ونظرا إلى علاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع أطراف النزاع في ليبيا، فبإمكانها أن تلعب دورا دبلوماسيا مهما أيضا[1].

[1] أميرة عبد الحليم، **"تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx تم التصفح بتاريخ: 2021/06/12، على الساعة 23:30

تكتسي العقيدة الأمنية أهمية بالغة كونها دليلا يوجه و يقر به القادة السياسة الأمنية لدولهم ببعديها الداخلي والخارجي، وهي تحمل في جوهرها مبادئ و أُطر أخلاقية ودستورية تحدد توجهات القائد السياسي في سياسته الخارجية و الداخلية. فالعقيدة الأمنية هي مجموعة القواعد و المبادئ والنظم العقائدية المنظمة و المترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني وقراراتها على المستوى المحلي والدولي والتي تحدد نظرة و قراءة قادتها لبيئتهم الأمنية وسبل استعمال القوة القومية بكافة أشكالها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ترتكز العقيد الأمنية الجزائرية على عوامل تاريخية و جغرافية وايديولوجية أثرت بشكل واسع عليها منذ فجر الإستقلال إلى يومنا الحاضر.

أ- المرتكز التاريخي:

يعتبر العامل التاريخي من أهم مرتكزات العقيدة الأمنية لأن التجارب التاريخية السابقة تساهم في صياغة تلك العقيدة وتحدد أسسها ، من خلال تمييز الدولة بين الصديق والعدو ، وتحديد المخاطر والتهديدات والتحديات الأمنية من خلال تلك الحروب والنزاعات البينية في الماضي سواء كانت صراعية توسعية أو تنافسية من أجل الهيمنة وبسط النفوذ. لقد ساهمت الثورة التحريرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد إخراج المستعمر الفرنسي و وبالتالي المساهمة في عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا.

ب- المرتكز الجغرافي:

يساعد الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية ، فموقع الجزائر في منطقة تقاطع إستراتيجية، متوسطة لعدة دول مغاربية،وتتوسط الكيانيين الكبيرين الاتحاد الأوروبي شمالا والعمق الإفريقي جنوبا ، وهذا ما جعل الأمن الجزائري ينكشف على عدة جبهات أو جهات ، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية دائما ما كانت تأخذ هذا الانكشاف الأمني بعين الاعتبار. تسعى الجزائر إلى البروز كقوة إقليمية

مستغلة موقعها الاستراتيجي وما تملكه من قوة اقتصادية وعسكرية و بشرية لحل الكثير من القضايا كقضايا الإرهاب تجارة المخذرات و الهجرة غير الشرعية وحتى بعض الأزمات السياسية.

ج- المرتكز الإيديولوجي:

أسهمت المواثيق الوطنية المتعاقبة بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية، في بداية الاستقلال ولمدة قاربت ثلاثة عقود من الزمن رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئها و أهدافها مثل دعم حركات التحرر عبر العالم ونصرة القضية الفلسطينية.

نتيجة للأحداث الاجتماعية (05 أكتوبر 1988) تغيرت العقيدة الأمنية الجزائرية ، ثم مع بداية التسعينات شهدت مرة أخرى تغيرا ت في العقيدة الأمنية من أجل مواكبة الترتيبات الجديدة في ظل بيئة بدأت التعايش مع بوادر النظام العالمي الجديد.

تزامنت تلك التحولات الجديدة مع بروز ظاهرة العنف المسلح الذي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. كما تزامن ذلك العنف مع ظهور أزمة متعددة الجوانب سياسية واقتصادية حادة شكلت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، وهذا تحديدا ما استلزم إعادة بلورة وتكييف عقيدة أمنية جديدة تُجاري تلك التهديدات.

د- المرتكز السياسي:

تؤثر طبيعة النظام السياسي للدولة بصفة كبيرة على رسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة.فنجد الهيئة التنفيذية للدولة كرئيس الجمهورية يستعين بمستشاريه في مختلف الوزارات السيادية(الدفاع و الأمن و الخارجية و الاستعلامات ...) لرسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة، كما يمكن أن تؤثر المؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية ومنظمات

المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة، في عملية الترتيبات السياسية الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة.[1]

بالعودة إلى العقيدة العسكرية الجزائرية، نجد أن الجزائر لا تزال تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية و متغير "عدم تدخل القوات الجزائرية خارج حدودها" من أهم الثوابت في العقيدة العسكرية لعقود من الزمن. لكن التهديدات الجديدة و المخاطر المحدقة القادمة من دول الجوار و بخاصة ليبيا جعلت صانع القرار في السياسة الخارجية يراعي ضرورة تكييف العقيدة العسكرية من خلال التعديل الدستوري الأخير في 2020/11/01، والذي بموجبه يمكن لقوات الجيش أن تشارك مشاركة محدودة خارج الحدود تحت مظلة المنظمة الأممية و الإفريقية بما يقتضيه ضرورة حماية الأمن القومي الجزائري.

المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

لقد شكل التخوف من تحول ليبيا إلى دولة فاشلة وما يترتب عنه من تهديدات وتبِعات إحدى أهم دوافع الدبلوماسية الجزائرية للسعي لإيجاد حل للأزمة الليبية. رغم أن الوساطة الجزائرية في الملف الليبي تأخرت كثيراً، و وجدت أمامها عراقيل إلا أنها تتعامل مع جميع الأطراف الليبية على مسافة واحدة وتنظر إليهم على أنهم جميعاً جزء من الأزمة وجزء من الحل.[2]

لاقت الجهود الجزائرية التي قُدمت من أجل حل الأزمة الليبية بالطرق السلمية وتفعيل سبل الحوار الشامل بين الأطراف الليبية دعما دوليا و إقليميا، والتي أُريد منها إشراك كافة الأطراف دون إقصاء باستثناء المجموعات الإرهابية.[3]

---

[1] فلاك نورالدين" **دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهةالتحديات الأمنية الجديدة**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04،العدد 02، السنة 2019، ص ص 1090-1093.

[2] علي مصباح محمد الوحيشي، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد: 05 ، المجلد 01، جانفي2017 ، ص 16.

[3] : موقع عن ، 18جوان 2021 على الساعة 22:30 في عليها الاطلاع تم **الليبية**"، **الأزمة لحل الجزائرية المبادرة** "**تفاصيل**

في ذات السياق قدمت الجزائر خارطة طريق لحلحلة الأزمة الليبية خلال انعقاد اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للإتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أبابا يوم 25 مارس 2011 ، الموسع للشركاء، لا سيما منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي، والدول المجاورة لليبيا، وكذا شركاء آخرين (ألمانيا، و البرازيل، وبلجيكا، والهند، وتركيا، واليابان، والنرويج، وكندا...)، تبنت الجزائر في هذه المبادرة مجموعة من النقاط تمثلت في الآتي:

1. تجديد الدعوة للوقف الفوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كامل الأعمال العسكرية.
2. الدعوة إلى إنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار.
3. السماح بالتنقل لوفد اللجنة رفيعة المستوى إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين مختلف أطراف الأزمة.
4. دعوة منظمة الأمم المتحدة إلى التعاون وتنسيق الجهود مع منظمة الاتحاد الإفريقى ولجنته رفيعة المستوى.
5. منح أولوية عاجلة للمساعدات الإنسانية للشعب الليبي، ومساعدة اللاجئين وإعادة دمج العُمال المهاجرين اجتماعيا ومهنيا بعد أن حولتهم الأزمة إلى حالة من الفقر المدقع.
6. إنشاء فريق عمل من الاتحاد الإفريقي يتولى تقديم مقترحات حول السُبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة التي قد تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة.
7. دعوة جميع الشركاء للانخراط ودعم خارطة الطريق الإفريقية حتى يتم توجيه جميع الجهود نحو منهج وبرنامج موحد ، بغرض توفير شروط وظروف حل سياسي عن طريق الحوار و التشاور.

لقيت هذه المقترحات ترحيبا و دعما كبيرين من طرف المشاركين.[1]

حيث أكد الوزير المكلف بالشؤون الخارجية المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل"، بالجزائر العاصمة أن اجتماع الأطراف الليبية في الجزائر يُعتبر خطوة بالغة الأهمية، حيث أشار إلى أن " **الجزائر أجرت اتصالات مع كافة الأطراف الليبية واستقبلت العديد من الأطراف الفاعلة الليبية دون استثناء، عدا الجماعات المدرجة من قبل الأمم المتحدة في قائمة المنظمات الإرهابية**"

و جاء على لسانه أيضا أن الجزائر تبذل جهودا لا محدودة في إطار البحث عن حل سياسي للأزمة الليبية، حيث استقبلت الجزائر أكثر من 200 طرف ليبي فعال في سرية تامة من أجل توقيع اتفاقيات بين الأطراف المتنازعة، وأكد "مساهل" أيضا أنه لا يوجد هناك بديل للحل السياسي، وأن التدخل العسكري" دون جدوى"، مضيفا أن انعكاساته مجهولة لأنه لا يمكننا معرفة متى وكيف سينتهي.

وذكر الوزير المنتدب بأن الجزائر استقبلت مؤخرا عدة شخصيات أشادت بجهود الجزائر في هذا المجال كما أبدت تأييدها لحل سياسي للأزمة الليبية وضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية.[2]

انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات بين الأطراف الليبية التي اجتمعت يومي 10 و 11 مارس 2015 بالجزائر العاصمة رافضة و بالإجماع أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي والتزمت بإيجاد حل سياسي للأزمة للحفاظ على سيادة ليبيا ووحدتها الوطنية و الترابية،إضافة إلى رفض كل أشكال الإرهاب في ليبيا وأعربوا عن إدانتهم للجماعات الإرهابية.

---

[1] نبيل بوبيبة، "**مقاربة الجزائر اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010 ، ص ص 172-173.

[2] على /2021/06 18:الاطلاع تاريخ الخارجية، الشؤون وزارة **الأزمة**"، **لتسوية الأهمية بالغة خطوة**" الجزائر في الليبية الأطراف اجتماع الساعة 23:45.

عن الموقع : http://www.mal.gov.dz/neus_articl/2838.expx

عقب انتهاء الجولة الأولى من الحوار ، جاءت الجولة الثانية حيث أكد وزير الخارجية الأسبق " رمطان لعمامرة" بالجزائر العاصمة أن الأشواط التي قُطعت خلال الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي واعدة. كما أشاد رئيس الدبلوماسية الجزائرية بروح المسؤولية التي تحلى بها كل الأطراف الذين حضروا. واختتم الإجتماع الثاني للحوار الليبي بتحقيق تقدم هام بفضل تعاون الجزائر المكثف.[1]

رجعت الأطراف الليبية المشاركة في الاجتماع الثالث الذي عقد بالجزائر لقادة ورؤساء الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين في إطار الحوار الشامل تحت رئاسة المبعوث الخاص للأمم المتحدة بليبيا، حيث أكد وزير الشؤون المغاربة والإفريقية "عبد القادر مساهل" أن دور الجزائر هو الوساطة في حل الأزمة، من أجل ايجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا، كما أكد أن نجاح المبادرة لن يكون إلا في الجزائر.[2]

بعد فترة غليانٍ داخلي عرفته الجزائر لمدّة قاربت عشرة أشهر، على خلفية الحراك الشعبي والأزمة السياسية، انقطعت الجزائر دبلوماسيًا عمّا يجري في دول الجوار وخاصّة ليبيا. و منذ وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة في الجزائر في انتخابات 12ديسمبر 2019، أظهر حرصه الشديد على تقديم مشروع للحل السياسي التوافقي في ليبيا.

فشهدت الجزائر في مطلع الأسبوع الأول من بداية سنة 2020 إنزالًا دبلوماسيًا رفيعًا، بدأ مع وصول رئيس المجلس الرئاسي الليبي "فايز السراج"، ووزير الخارجية "محمد الطاهر سيالة"، ووزير الداخلية في حكومة الوفاق "فتحي باشاغا"، ووفد ممثّل عن المشير "خليفة حفتر"، لمناقشة تطورات الأزمة في ليبيا وفق الحل السياسي وترتيبات عقب مؤتمر (برلين 19 جانفي 2020)، وهو الملفّ الذي كان أيضًا، موضوع اتصال هاتفي بين الرئيس

[1] "**تسوية الأزمة في ليبيا**"، وزارة الشؤون الخارجية، عن موقع:
http://www.mae.gov.dz/neus_articl/2847.expx

[2] ا زيد أفتيس" **انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية**"، العدد14 ، عن الموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/latestneues/236727.html

"تبّون" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، الذي حصلت بموجبه الجزائر على مقعدٍ بشكلٍ رسمي في مؤتمر برلين.

تلى زيارة الوفد الليبي زيارة لوزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، وحظيت زيارته بأهميّة بالغة في الجزائر. في هذ الأثناء التحق وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو"، هو الآخر بركب الزيارات الدبلوماسية إلى الجزائر، لمناقشة الملف الليبي الذي طغى على مباحثاته مع المسؤولين الجزائريين، قبل وصول وزير الخارجية المصري "سامح شكري"، للقاء الرئيس "عبد المجيد تبون" ووزير الخارجية الجزائري "صبري بوقادوم"، وبحث تطوّرات الأزمة الليبية. و قد خُصِّص أوّل اجتماع لمجلس الأمن القومي الجزائري مطلع العام 2020، لحلّ الأزمة في ليبيا ومالي والأمن على الحدود مع البلدين، فبهذا تكون الجزائر بصدد إعادة تفعيل الجهاز الدبلوماسي هذا إن دل على شيء فإنما يدل على العودة القويّة للجزائر إلى المشهد الإقليمي، ومنه إلى المشهد الدولي باحتلال موقع في الأزمة الليبية، يتناسب وثقلها السياسي، وحجمها الإقليمي وبعدها الجغرافي.[1]

إن طبيعة مشروع الوساطة الجزائري البديل ينطلق من المحددات التالية:

1. الحياد الإيجابي في الصراع الداخلي الليبي، بالحفاظ على المسافة نفسها من كل الأطراف والاحتفاظ بعلاقات قوية بمختلف الفصائل والشخصيات القيادية، بما فيها زعامات المليشيات وقادة الجيش الليبي في عهد القذافي ورموز نظامه.

[1] "**دور الجزائر في الأزمة الليبية حنكة سياسية أم حتمية الموقع الجغرافي؟**"، 2020/06/13، من الموقع: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/. تاريخ الاطلاع: 2021/06/19 على الساعة 17:30.

2. التخلي شيئاً فشيئاً عن المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي الذي لا تنظر إليه الدوائر العسكرية والأمنية الجزائرية بأنه شريك موثوق به، مع إمكان منحه دوراً ثانوياً في مشروع الوساطة.

3. إشراك دول المغرب العربي في الحل، وربما اللجوء إلى مظلة الإتحاد الافريقي لتعويض الرعاية الدولية المتعذرة نتيجة لتفاقم الخلاف الأمريكي-الروسي في الموضوع الليبي. في هذا السياق لا تمانع الجزائر من دور محدود لموريتانيا ودول الساحل الإفريقي، إلا أنها تعترض على الدور المغربي الذي كان حاسماً في المسار الأممي الذي نتج عنه اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015)

أما مضمون المشروع، فإن كان لا يزال في طور الإعداد و التصور ، إلا أنه يرتكز على الخطوط الكبرى التالية:

1. وقف إطلاق النار عند خطوط التماس الحالية.

2. تنظيم حوار شامل وجامع بين مختلف مكونات الساحة السياسية الليبية في الجزائر من أجل الوصول إلى حل توافقي ملزم.

3. تشكيل سلطة انتقالية توافقية لتسيير المرحلة الانتقالية المقبلة، تتفرع منها حكومة تمثل مختلف الفرقاء الليبيين.

التوافق على وثيقة دستورية جديدة تضع أسساً لنظام سياسي جديد يتناسب مع الواقع الليبي، وتُعرَض على الاستفتاء الشعبي العام.

4. تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة بإشراف دولي لإخراج البلاد من الوضع الانتقالي.

إن نجاح المشروع الجزائري للمصالحة في ليبيا يتوقف على ثلاثة عوامل هي:

1. حصول حد أدنى من التوافق الدولي على متطلبات المصالحة ومحدداتها، ما يسمح دخول الملف الليبي في مسار إقليمي واسع من التسويات المطروحة بين الولايات المتحدة وروسيا .

2. حِفْظ مصالح الأطراف الإقليمية الحاضِرة ميدانيا في الساحة الليبية.

3. القدرة على ضمان تمثيل شامل وناجع للقوى السياسية والقبَلية والجماعات المسلحة الليبية، بما يشكل معضلةً كبرى تحتاج إلى جهد شاق واستثنائي[1].

هذا وقد بدأت تبرز ملامح هذا المشروع في ظل موقف إقليمي ودولي واسع ضاغط من أجل الحل السياسي، في الوقت الذي لا يزال مسار الصراع العسكري مفتوحا.

وعليه نطرح أبرز محددات للسياسة الخارجية الجزائرية هو المحدد الأمني الذي يعتبر مهم فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا امنيا كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه أي الأمن وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها ، كما يمكن ان تأخذ صبغة إيديولوجية إذا

[1] " **مشروع الوساطة الجزائرية في الازمة الليبية الخلفيات و الآفاق**"، مركز الامارات للسياسات، 23جانفي 2020 ، من الموقع: https://epc.ae/ar/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan-crisis-background-and-prospects

تاريخ الاطلاع:2021/06/19 على الساعة 20:30.

وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.[1]

الضعف السياسي والأمني في إطار عملية إعادة بناء الدولة، والنتائج العكسية للحرب في ليبيا ساهمت فيما يعرف بالتعزيز الذاتي للاكتشافات الأمنية الموجودة مسبقا في المنطقة

والمتمثلة بـ **أولا** ، تمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق ومراقبة أمنية هشة ، ما يفسر المخاوف والتحذيرات التي أعلنت عنها معظم دول الجوار ومن بينها الجزائر ، **ثانيا** سمحت مثل هذه الفوضى بصورة دراماتيكية باثارة المزيد من الانكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ،2011 كتيبة الموقعون بالدم ، 2012 او من خلال تكثيف مستوى العمليات وتحسينه فعلى الجانب الجزائري قيام كتيبة الموقعين بالدم على القاعدة البترولية بتيقنتورين الواقعة بعين امناس- صحراء الجزائر في 11-01-2013.[2]

فعلى المستوى الداخلي يبدو أن الجزائر قد استوعبت المعظلة الأمنية التي تنتظرها جراء استثمار القاعدة في أزمة ليبيا وبالتالي شرعت في مساع أمنية حثيثة وتجنيد أكبر على الحدود و باشرت في حملة تحسيس واسعة لسكان مناطق الجنوب وبالأخص الطوارق ، وتترقب الجزائر دورا جوهريا ينتظر منها أن تؤديه قبائل منتشرة في أقصى جنوب الجزائر، على خلفية التوترات القائمة في ليبيا ، التي كانت سببا في طلب الحكومة

[1] صالح زياني، "**تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "، مجلة الفكر، العدد 05 ، الجزائر، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010م، ص 290.

[2] مصطفى دلة أمينة، " **العمق الاستراتيجي للامن الجزائري ، امن الحدود بين مالي وليبيا** " ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، الجزائر، ص 118.

مساعدة أعيان وعقلاء الولايات الجنوبية الحدودية في مواجهة مشاكل أمنية حقيقة بدأت بالظهور .[1]

وضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتحذت الجزائر منهجا انكفائيا على الذات قوامه تأمين الأمن بآلية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنبعث رائحتها من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال الإفريقي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة ، ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول الدور الفاعل وإن على مضض لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات و التجاذبات والتهديدات المختلفة صلبة كانت أو لينة ولعل القارئ المستبطن للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقر بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الإفريقي المتوسطي تجنبا لأية تهديدات تزحف من الخارج [2]. تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمقترح على ما يحدث من تنامي للخطر الإرهابي في دول الجوار

يمثل " الساحل الإفريقي" العمق الاستراتيجي للجزائر ، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية ، حيث لا يمكن تجاوز حقيقة أن الجزائر بلد إفريقي بل والبوابة لإفريقيا و أحد أهم أعمدة وأركانها ثالوثها الاستراتيجي (الجزائر، مصر ، جنوب إفريقيا) [3]

---

[1] نبيل بوبية ، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010-2011 ، ص 171.

[2] قوي بوحنية، "**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**" ، تقارير ، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ، 29 جانفي 2014، ص 03.

[3] منصور لخضاري، "**الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي**" ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ، الجزائر، السنة 2 ، العدد 6، (جوان 2012) ص 59.

وفي ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية في ما عُرف بالحراك العربي وارتدادات ذلك على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ، وبالتحديد الأزمة في مالي وليبيا، فإن هذه التطورات أعطت لموضوع " الأمن في منطقة الساحل الإفريقي" أهمية غير جلية وهي التطورات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمقتضيات تحقيق الأمن الوطني في الجزائر التي سعت من خلال تجربة سياستها الخارجية إلى تحقيق برامج وخطط تنموية وأمنية و آليات دبلوماسية لاستيعاب المخاطر الأمنية للمنطقة ، وعلى رأسها ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة موظِفةً بذلك تجربتها الطويلة في هذا المجال بامتلاكها تصوراً وخطوطا كبرى مكِونة للمقاربة الجزائرية ، فالدبلوماسية الجزائرية القائمة في شقها الأمني أولت اهتماما بالغا في أجندتها السياسية على قضايا القارة الإفريقية بصفة عامة ، فكل التصورات التي تقدمها الجزائر في هذا الاتجاه قائمة على محور الأمن، وهذا من خلال تقوية نفسها عسكريا وتفادي العزلة الدبلوماسية ومحاولة المشاركة بإبداء رأيها في كل قضايا القارة الإفريقية وخصوصا الأزمة الليبية التي تعتبر حساسة للأمن القومي .[1]

لم تقدم الجزائر برغم ثقلها السياسي في المنطقة مع بداية الأزمة الليبية أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حلها، بل انشغلت الجزائر بشكل خاص بالتحذير من تسلل عناصر من القاعدة إلى الجزائر عبر الحدود مع ليبيا ومنع القاعدة من وضع يدها على كميات من الأسلحة المنتشرة في ليبيا ودفعت أعداد إضافية من الجيش وحرس الحدود إلى الحدود الشرقية مع ليبيا.

و لذلك فإنه لدى عرض أهم محددات السياسة الخارجية يتضح لنا أن تحليل السياسة الخارجية إلي وحدة دولية سيكون تحليلا ناقصا إذا ما تم الاعتماد فيه على محدد واحد، و لذلك يجب الأخذ بجميع المحددات التي تختلف نسبة تأثيرها باختلاف المواقف و الظروف الدولية التي تُصنَع في ظلها السياسة الخارجية.

[1] سمير فلاح الضروس ،"**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص دراسات استراتيجية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2013م، ص 162.

خلاصة الفصل:

بعد الإطاحة بنظام القذافي من قبل الثوار والميليشيات المسلحة دخلت ليبيا في أزمة أمنية غير مسبوقة كان لها تداعياتها على أمن دول المنطقة كاملة و على رأسها الجزائر التي تشترك معها بشريط حدودي جِد شاسع. ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج آثارها المدمرة على الداخل والخارج الليبي على حد سواء بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول "الفاشلة" أو "المنهارة" في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة من داخل و خارج ليبيا.

شكَّل التخوف من تحول ليبيا إلى دولة فاشلة وما يترتب عنه من تهديدات للأمن القومي الجزائري إحدى أهم دوافع الدبلوماسية الجزائرية للسعي لإيجاد حل للأزمة الليبية. كما ظلت الجزائر متمسكة برفض الحسم العسكري وضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية السلمية للأزمة.

الخاتـــمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع نستنتج أن الوضع المتأزم التي تشهده البيئة الإقليمية للجزائر وعلى رأسها الأزمة الليبية كان لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية الجزائرية و ذلك ما حرك دبلوماسيتها على أكثر من صعيد اتجاه التوصل إلى تسوية سلمية وإنهاء حالة العنف والانقسام السياسي في الداخل الليبي. نظراً للتهديدات والمخاطر الأمنية الناتجة عن هذه الأوضاع والتي أصبحت تهدد الأمن القومي الجزائري في ظل تفاقم مظاهر اللا أمن على طول الحدود الجزائرية، وعلى هذا الأساس خلصت الدراسة في إطار الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة والفرضيات التي تم اعتمادها إلى النتائج الآتية:

- شكَّل مفهوم الأمن الحديث تغيرا في مضامين الأمن، فبعد أن ركزت المقاربات التقليدية على الجانب العسكري للدولة للحفاظ على ثباتها و أمنها من جهة ومن جهة أخرى حماية الدولة من التهديدات الخارجية؛ أصبح مفهوم الأمن أوسع لأنه أصبح يضم كل المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و حتى الإيديولوجية.
- يعتبر البعد الأمني مرتكزا أساسيا في رسم السياسة الخارجية للدولة بفعل تشابك العلاقات الدولية، بحيث أن حدوث أزمة سياسية أو اقتصادية في أي دولة داخليا تنعكس آثارها بصفة سريعة على باقي الوحدات الدولية ومنه يصبح من الصعب فصل العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية، ومن ثم يتطلب رسم سياسات خارجية للتصدي لمثل هذه التهديدات.
- جسدت الأزمة الليبية مُركَّب من التهديدات الأمنية و السياسية، ألقت بثقلها على الجزائر و على صانع القرار الجزائري مسؤولية دبلوماسية و استخباراتية وعسكرية لوضع مقاربة شاملة لاستتباب الأمن في جوارها الإقليمي في ظل تحديات البيئة الداخلية.
- إن البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية هو بعد محوري نتيجة تقاطع العديد من التهديدات والتحديات التي تعيشها الجزائر في المرحلة الراهنة.

- إن الإدراكات الجزائرية إزاء الأزمة الليبية تعطي انطباعا أن فشل الدولة في ليبيا يشكل تهديدا أمنيا لحدودها الجنوبية.
- ظلت الجزائر متمسكة بالحل السلمي للأزمة الليبية وتنتقد التدخل العسكري.
- تتعامل الجزائر مع الأزمة الليبية في إطار مبادرات إقليمية ودولية على غرار مؤتمر برلين 1 و 2 بألمانيا لاحتواء الأزمة الليبية كي تتقاسم مع دول الجوار أعباء تأمين المنطقة.
- تتابع الجزائر عن كثب الملف الليبي وتسعى دائما من أجل الوصول لاتفاق سياسي بين أطراف النزاع في ليبيا قصد التنسيق وتكثيف الجهود من أجل توحيد المؤسسة الأمنية وتنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية سنة 2021، لإعادة بناء الدولة الليبية و بعث التحول الديمقراطي هناك.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1/المعاجم والقواميس:

1. الرازي محمد بن أبي بكر، **قاموس مختار الصحاح** . القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1950.

2/الكتب:

2. ابو طالب حسن ، "**التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط ، السياسة الدولية**" (العدد 123، جانفي 1996) .
3. الأقداحي هشام محمود ، "**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**" ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012 .
4. البار أمين ، بسكري منير، "**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**" ، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
5. البداينة ذياب موسى ، "**الأمن الوطني في عصر العولمة**"، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .
6. الحربي سليمان عبد الله ، "**مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد: 19 ، صيف 2008 .
7. السيد حسين عدنان ، "**نظرية العلاقات الدولية**" ،بيروت : الجامعة اللبنانية ، 2003 .
8. النعيمي أحمد نوري ، "**السياسة الخارجية**" ، الأردن : دار زهران، 2010 .
9. بالحبيب عبد الله ، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997"، الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012.
10. بدر عزيزة ، " **الأمن الإنساني في دول حوض النيل**"، مجلة السياسة الدولية ، العدد: 020 ، القاهرة : مركز الأهرام، جويلية 2010 .

11.بيليس جون ، سميث ستيف ، "**عولمة السياسة العالمية**"، تر: مركز الخليج للأبحاث . دبي : مركز الخليج للأبحاث .2004.[1] عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**"، الجزائر: المكتبة العصرية،2005 .

12.حتى ناصيف يوسف ، "**النظرية في العلاقات الدولية**" ، بيروت: دار النهضة العربية 1958.

13.زكي فاضل ، "**السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية**" ، بغداد : مطبعة شفيق،1975.

14.سليم محمد السيد ، "**تحليل السياسة الخارجية** "، ط 2 ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998 .

15.سليم محمد السيد ، " **تحليل السياسة الخارجية**"، ط1، دار الجيل، بيروت، 2001.

16.عميد محمد بن حميد الثقفي، "التعاون الدولي أثره في مكافحة الإرهاب"، الرياض :(د، د، ن)، 2013 .

17.علام أشرف ، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي** . القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2008 .

18.فريجة أحمد ، فريجة لادمية ، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة "، **دفاتر السياسة والقانون**"، العدد: 02، الجزائر، جانفي 2016 .

19.قاسم جمال زكريا وآخرون،"**الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته** "، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .

20.قسم الدراسات والأبحاث، "**السياسة الخارجية**"، الدانمارك: الأكاديمية العربية ، 2008-2007.

21.مبروك غضبان ، "**مدخل للعلاقات الدولية**" (عنابة) : دار العلوم ، 2007.

22.مصباح زيد عبد الله ، "**السياسة الخارجية**"، ط 8، طرابلس : دار تالة ، 1999.

23.مصباح عامر ، "**تحليل السياسة الخارجية**" ، الجزائر: دار هومه، 2010 .

24.مطر جميل و هلال علي الدين ، "**النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية**" ، (بيروت ، مركز الدراسات ى الوحدة العربية ، ط6، 1999) .

25.مقلد إسماعيل صبري ، "**السياسة الخارجية الأصول النظرية و التطبيقات العملية**" ، مصر: المكتبة الأكاديمية، 2013.

26.ميرل مارسيل ، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**" . تر: حسين نافعة ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986.

27.لويس وليام ، "**التوازن العسكري متغير أم ثابت**"، ترجمة عبد الله جمعة الحاج،(ابوظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،1996).

3/ البحوث و الدراسات

28.الصاوي علي ، " الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974-1984". رسالة ماجستير. (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1988).

29.الضروس سمير فلاح ،"**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص دراسات استراتيجية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2013م.

30. بلال قريب ، "**السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات**"، رسالة ماجستير. جامعة -الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011 .

31.بوسكن سليم ، "**تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014-2015).

32.بونقطة محمد مسعود ،"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجامعة العربية مبادرة الجزائر للإصلاح 2005**"، رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010.

33.بوبيبة نبيل ، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010-2011.

34.بوبيبة نبيل ، "**مقاربة الجزائر اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010 .

35.حنان بن عبد الرزاق ، " **تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة : دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936** "، (أطروحة دكتدوراه . جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2017) .

36.زردومي علاء الدين ،"**التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي**"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2012-2013).

37.سليم العايب ، "**الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**" ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2011.

38.وهيبة دالع ، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي 1999-2014**"، اطروحة دكتوراه (جاتمعة الجزائر ، 03، قسم العلوم السياسية ، 2015) .

39.وهيبة دالع ، "**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر ،2008 .

40.يوسف زعيتري ، " **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011-2016**" (دراسة وصفية) ، مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، قسم العلوم السياسية ، 2017.

4/المجلات و المقالات و الدوريات:

41.إبراهيم حادي ، "**الدولة الفاشلة في ليبيا و التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري**"، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد:2، سبتمبر 2018.

42.دمدوم رضا ،" **قراءة في مفهوم الامن الانساني ، العالم الاستراتيجي**" ،(العدد 4، جوان ،2008) .

43.الصديقي سعيد ، "**هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم**؟" المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020.

44.زياني صالح ، "**تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "، مجلة الفكر، العدد 05 ، الجزائر، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010م.

45.بلقزيز عبد الإله ، **" مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي"** ، مجلة المستقبل العربي، عدد 393،(2011).

46.فكرون عبد الحق ، **" موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي : الخلفيات والأبعاد"** ، مجلة المفكر، عدد(9).

47.سهر محمد عبد الله يوسف ، " **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط** "، السياسة الدولية، العدد : 160 ، أفريل 2005.

48.تابليت علي ، "**سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد2، 2002-2003.

49. الوحيشي علي مصباح محمد ، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد: 05 ، المجلد 01، جانفي2017.

50.نورالدين فلاك " **دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04،العدد 02، السنة 2019.

51.بوحنية قوي ، "**الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 3جوان 2012.

52.العدوي محمد أحمد علي ، "**الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة** "، جامعة أسيوط : مركز الإعلام الأمني، (د ، ت ، ن)

53.عديلة محمد الطاهر، "**الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**"، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016.

54.أمينة مصطفى دلة ، " **العمق الاستراتيجي للامن الجزائري ، أمن الحدود بين مالي وليبيا** " ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، الجزائر.

55.أمينة مصطفى دلة ، "**العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا**"، مجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر.

56. لخضاري منصور ، "**الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي**" ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ، الجزائر، السنة 2 ، العدد 6، (جوان 2012) .

57.الصواني يوسف محمد ، **" التحديات الأمنية للربيع العربي :من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"**، مجلة المستقبل العربي، عدد (416).

5/المواقع الالكترونية:

58.برنامج الامم المتحدة الانمائي ،" **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**"، نيويورك ،1994.

59.برقوق أمحند ، " **الأمن الإنساني مقاربة إيتمو معرفية** "، متحصل عليه من الموقع: http://berkouk- mhand.yolasite.com

60.زقاع عادل ، " **إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي** "، متحصل عليه من الموقع:
https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6d

61.دوادي عبد العزيز ، "**أدوات السياسة الخارجية**" ،متحصل عليه من الموقع:
https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

62.جهاد بورعة علي ، "**الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية**"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من الموقع:
http//www.bchaib.net/.mas/ index.php

63.عاشور محمد مهدي ، " **قراءة في أسباب الصراع في ليبيا و مساراته المحتملة**""، من الموقع:http: //www.sis.gov.eg/uevar/34/9ntm:

64.عاشور مهدي ،" **قراءة في أسباب الصراع**"، من الموقع:
//www.sis.gov.eg/uevar/34/9ntm:http

65.أفتيس ا زيد " **انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية**"، العدد14 ، عن الموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/latestneues/236727.html

66."**دور الجزائر في الأزمة الليبية حنكة سياسية أم حتمية الموقع الجغرافي**؟"، 2020/06/13، من الموقع: https://ultraalgeria.ultrasawt.com /

67.علي محمود ، " **الرغبة الفرنسية في التدخل العسكري في ليبيا ...الأسباب والتداعيات**"، **متحصل عليه من الموقع:** http://albadil.com/?p=948276

68.غريب حكيم ، " **من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب**"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/from-security-solutions-to-political-resolution-the-innovative-algerian-cou

69.بوعافية كمال ، **"الإرهاب في الساحل تداعيات الأزمة الليبية رؤية جزائرية"**، متحصل عليه من الموقع:
http://aw-cs.net/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b1%d9%87%d8%a7%d8%a8-

70.عبد الحليم أميرة ، **"تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط"**، متحصل عليه من الموقع:
http://www.ahram.org.eg/News/51425/80/NewsPrint/353903.asx

71. تاج مهدي ،**" المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"**، في:
http://studies.eljazeera.net

72.عبد الحليم أميرة ، **"تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري"**، متحصل عليه من الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx

73."**تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية**"،متحصل عليه من الموقع:
http://www.elmouhimenet/?p=1170623

74.اجتماع الأطراف الليبية في الجزائر" **خطوة بالغة الأهمية لتسوية الأزمة**"، وزارة الشؤون الخارجية، متحصل عليه من الموقع:
http://www.mal.gov.dz/neus_articl/2838.expx

75."**تسوية الأزمة في ليبيا**"، وزارة الشؤون الخارجية، متحصل عليه من الموقع:
http://www.mae.gov.dz/neus_articl/2847.expx

6/الملتقيات:

76.شوايل عاشور ، **" تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا :واقع ورؤية"** ،(ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر حول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، 2014)، 3.

77.خالدي عبد الكامل ، **"دور الجزائر الاقليمي ومرتكزاته"**، من أعمال الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الاقليمي ، المحددات والابعاد ، جامعة تبسة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 28-29 افريل 2014.

78. عاشور محمد مهدي ،" **الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، مؤتمر معهد الدراسات الأمنية :نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها."**

79.بلعيد منيرة ، "**الديناميكية الامنية الجديةدة في الاقليم المتوسطي ، ملتقى دولي الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق**" ، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية ، 29-30 افريل 2008

7/التقارير:

80.تقرير الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، **الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط5، فهم الصراع في ليبيا، مجموعة الأزمات** ، رقم 107،(06 جوان 2011).

81.بوحنية قوي ، "**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**" ، تقارير ، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ، 29 جانفي 2014.

ثانيا: الكتب الأجنبية:

82.David Allen Baldwin, "Security studies and the end of the cold war", world politics, (vol 01, n°48، October 1995).

83.James N. ROSENAU , "**The United Nations in a Turbulent World**", London: Lynne Rienner publishers, 1992.

84.Jef Huysman, **"The Politics of Insecurity"**, (London: Routledage.

85.Michael Dillon; politics of security. Routlege London: 1996 .

86.Raymon Aron, "**Paix et guerre entre les nations**", (Calamannlevy, huitième édition 1984)

ملخص الدراسة:

تسعى الجزائر من خلال رسم سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الدولة، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية ضمن البيئة الإقليمية والدولية والتي ارتبطت بشكل وثيق بتغيرات سياسية و أمنية شهدها الفضاء الإقليمي المجاور للجزائر وما رافق هذه التغيرات من تنوع مصادر التهديد. فالأحداث التي عصفت بدولة ليبيا الشقيقة والتي أدت إلى زيادة المخاطر الأمنية أفرزت العديد من التهديدات على الأمن القومي الجزائري، جعلت من السلوك الخارجي الجزائري ينطلق من البعد الأمني في رسم سياسته تجاه الجوار الإقليمي، و هو ما ظهر جلياً من خلال ضبط الجزائر سلوكها الخارجي واتخاذها موقفا اتجاه الأزمة الليبية من خلال القيام بمبادرات مع الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية ودول الجوار والفاعلين الدوليين من أجل حماية أمنها و أمن المنطقة و إيجاد أفضل السبل الكفيلة لتسوية الأزمة الليبية. وعليه فإن كل المؤشرات تشير بوضوح إلى أن البعد الأمني أصبح سمة حاضرة تميز رسم السلوك الخارجي للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، البعد الأمني، التهديدات، الفضاء الإقليمي. المخاطر الأمنية، السلوك الخارجي.

Abstract:

Algeria strives to achieve set of goals in the sake of state interest through designing its foreign policy. In this study we tried to focus on the security dimension in Algerian foreign policy in world and regional space which has linked with political and security changes that territorial space of neighbouring Algeria has witnessed, and its consequences as the variety of threats. The events that appeared in Libya that led to the increase of security risks; resulted a lot of threats on Algerian national security, made Algerian external behaviour begins from the security dimension in designing its policy towards territorial neighbouring, This orientation seems so evident through setting of Algeria its external behaviour and taking its attitude towards the crisis in Libya through taking initiations between the actors in Libya, the neighbouring nations and international actors in order to save its security and security of the region; in addition , to find ways to set Libyan crisis. Hence, all indicators clearly point that security dimension becomes a present merit in designing external behaviour of Algeria.

Key concepts:

Foreign policy, security dimension,threats, regional space, security risks, external behaviour.